

سُنَّةُ النَّبِيِّ فِي تَصْيِيرِ مَنَّهُمْ السَّنَةَ 7

# العِبَرُ

فِي

## المَحْمُودِ وَالرَّابِعِ فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ



تَأَلَّفَ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

مُحَافَظُ الدِّينِ وَرِجَالِهِ



مكتبة  
أهل البيت

دِرَاسَةٌ أَثَرِيَّةٌ مَنَهْجِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَهُ: كِتَابَانِ، فَكِتَابُ يَمْحُو فِيهِ مَا يَشَاءُ، وَيُثَبِّتُ فِيهِ مَا يَشَاءُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا؛ فَيَزِيدُ اللَّهُ تَعَالَى فِي عُمُرِ هَذَا، وَيُنْقِصُ فِي عُمُرِ هَذَا، وَيَزِيدُ فِي رِزْقِ هَذَا، وَيُثَبِّتُ لِرِزْقِ هَذَا، وَيُبَدِّلُ شَقَاوَةَ هَذَا إِلَى سَعَادَةٍ، وَهَذَا مِنْ سَعَادَةٍ إِلَى شَقَاوَةٍ، وَهَكَذَا، فَيَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ مَا يَشَاءُ بِمَشِيئَتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وَكِتَابٌ ثَانٍ، وَهُوَ اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ فِيهِ جُمْلَةُ الْمَقَادِيرِ، لَا يَتَغَيَّرُ، وَلَا يَتَبَدَّلُ.

العِبَرُ  
فِي  
المَحْمُودِ وَالرَّبِّكَ فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel\_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

سُنَّةُ النَّبِيِّ فِي تَأْصِيرِ قَسَمِ الشَّكِّ ٦

# العِبَرُ فِي الْحَمْدِ وَالرَّجَاءِ فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ

تَأليفُ

الشيخ العلامة الخَدَّثِ

فَؤُوزِيَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ أَبِي الْإِجْرِيَّ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى وُجُوبِ تَقْدِيمِ تَفَاسِيرِ الصُّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ  
بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ عَلَى تَفَاسِيرِ الْعُلَمَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ بَيَانَ الصُّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَصْلُ ضَرُورِيٍّ لِسَلَامَةِ  
التَّفْسِيرِ وَصِحَّتِهِ، وَالتَّفْسِيرُ بَعِيدًا عَنِ هَذَا الْأَصْلِ مِنْ أَسْبَابِ الْخَطَأِ وَلَا بُدَّ.  
وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

التَّفْسِيرُ الَّذِي لَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ دُونَ تَصْرِيحِ بَرَفِعٍ، فَهُوَ أَنْ يُفَسِّرَ الصُّحَابِيُّ الْآيَةَ  
بِلَفْظِهِ، فِيمَا لَيْسَ فِيهِ مَجَالٌ اجْتِهَادٍ، دُونَ أَنْ يُصْرِّحَ بِرَفَعِ التَّفْسِيرِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.  
وَمِنْهُ: مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٨ ص ٤٧٧)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي تَفْسِيرِهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ رَّبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النَّجْمُ: ١٨]،  
قَالَ: (رَأَى رَفْرَفًا أَخْضَرَ سَدًّا أَفَقَ السَّمَاءِ).

قُلْتُ: رَأَى ﷺ جَبْرِيْلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى رَفْرَفٍ أَخْضَرَ؛ أَي: فِي حُلَّةٍ مِنْ رَفْرَفٍ،  
وَهُوَ الدِّيْبَاجُ الرَّقِيقُ الْحَسَنُ الصَّنْعَةَ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَلَتَتْرُكُ ابْنَ مَسْعُودٍ ﷺ يَتَحَدَّثُ عَنْ نَفْسِهِ فِي مَجَالِ التَّفْسِيرِ.

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (ج ٨ ص ٤٧٧).

فَعَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ أُنزِلَتْ، وَلَا أُنزِلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيمَ أُنزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ، تُبَلِّغُهُ الْإِبِلَ لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ).<sup>(١)</sup>

وعن شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: فَقَالَ: (وَاللَّهِ لَقَدْ أَخَذْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بَعْضًا وَسَبْعِينَ سُورَةً، وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنِّي مِنْ أَعْلَمِهِمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَمَا أَنَا بِخَيْرِهِمْ).

قَالَ شَقِيقٌ: (فَجَلَسْتُ فِي الْحَلْقِ أَسْمَعُ مَا يَقُولُونَ، فَمَا سَمِعْتُ رَادًّا يَقُولُ غَيْرَ ذَلِكَ).<sup>(٢)</sup>

وعن أَبِي الْأَخْوَصِ، قَالَ: (كُنَّا فِي دَارِ أَبِي مُوسَى مَعَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُمْ يَنْظُرُونَ فِي مُصْحَفٍ، فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: مَا أَعْلَمَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم تَرَكَ بَعْدَهُ أَعْلَمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ هَذَا الْقَائِمِ، - يَعْنِي: ابْنَ مَسْعُودٍ - فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَمَا لَئِنْ قُلْتَ ذَاكَ، لَقَدْ كَانَ يَشْهَدُ إِذَا غَبْنَا، وَيُؤَذِّنُ لَهُ إِذَا حُجِبْنَا).<sup>(٣)</sup>

قُلْتُ: فَمَثَلُ هَذَا حَرِيٌّ أَنْ يُقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ لِلآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٦١): (فَإِنَّ الصَّحَابَةَ، وَالتَّابِعِينَ، وَالْأَئِمَّةَ إِذَا كَانَ لَهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ قَوْلٌ، وَجَاءَ قَوْمٌ فَسَّرُوا الْآيَةَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٤٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٤٦٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٦١٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٤٦٢).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٤٥٩).

بِقَوْلٍ آخَرَ؛ لِأَجْلِ مَذْهَبِ اعْتَقَدُوهُ... وَ فِي الْجُمْلَةِ: مَنْ عَدَلَ عَنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ،  
وَالتَّابِعِينَ، وَتَفْسِيرِهِمْ إِلَى مَا يَخَالَفُ ذَلِكَ كَانَ مُخْطِئًا فِي ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الإِمَامُ ابْنُ القَيْمِ رحمته فِي «إِغَاثَةِ اللِّهْفَانِ» (ج ٢ ص ٦٧٥): (الصَّحَابَةُ هُمْ  
أَفْقَهُ الأُمَّةِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالمَعَانِي المُؤَثَّرَةِ فِي الأَحْكَامِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُتَاوَى» (ج ١٩ ص ٢٠٠):  
(وَلِلصَّحَابَةِ فَهْمٌ فِي القُرْآنِ يَخْفَى عَلَى أَكْثَرِ المُتَأَخِّرِينَ، كَمَا أَنَّ لَهُمْ مَعْرِفَةً بِأُمُورٍ مِنْ  
السُّنَّةِ، وَأَحْوَالِ الرُّسُولِ ﷺ، لَا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ المُتَأَخِّرِينَ؛ فَإِنَّهُمْ شَهِدُوا الرُّسُولَ ﷺ،  
وَالتَّنزِيلَ، وَعَايَنُوا الرُّسُولَ ﷺ، وَعَرَفُوا مِنْ أَقْوَالِهِ، وَأَفْعَالِهِ، وَأَحْوَالِهِ مِمَّا يَسْتَدِلُّونَ بِهِ  
عَلَى مُرَادِهِمْ، مَا لَمْ يَعْرِفْهُ أَكْثَرُ المُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ لَمْ يَعْرِفُوا ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُتَاوَى» (ج ١٩ ص ٢٠٠):  
(فَالْمَقْصُودُ بَيَانُ طَرِيقِ العِلْمِ وَأَدِلَّتِهِ، وَطَرِيقِ الصَّوَابِ).

\* وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ القُرْآنَ قَرَأَهُ الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، وَتَابِعُوهُمْ، وَأَنَّهَمْ كَانُوا أَعْلَمَ  
بِتَفْسِيرِهِ وَمَعَانِيهِ، كَمَا أَنَّهَمْ أَعْلَمُ بِالحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ ﷺ، فَمَنْ خَالَفَ  
قَوْلَهُمْ، وَفَسَّرَ القُرْآنَ بِخِلَافِ تَفْسِيرِهِمْ، فَقَدْ أَخْطَأَ فِي الدَّلِيلِ<sup>(١)</sup>، وَالمَدْلُولِ<sup>(٢)</sup>  
جَمِيعًا). اهـ

(١) أَخْطَأَ فِي الدَّلِيلِ؛ لِأَنَّهُ فَسَّرَهُ بِغَيْرِ المُرَادِ بِهِ.

(٢) وَأَخْطَأَ فِي المَدْلُولِ؛ حَيْثُ أَتَى بِمَعْنَى مُخَالَفِ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلْفُ.

وَأَنْظَرُ: «شَرْحُ مُقَدِّمَةِ التَّفْسِيرِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ص ١٢٥).



وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٦): (وَالْغَرَضُ أَنَّكَ تَطْلُبُ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ، فَمِنْ السُّنَّةِ... وَإِذَا لَمْ تَجِدِ التَّفْسِيرَ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ، رَجَعْنَا فِي ذَلِكَ إِلَى أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ؛ فَإِنَّهُمْ أَدْرَى بِذَلِكَ، لِمَا شَاهَدُوا مِنَ الْقَرَأَتَيْنِ، وَالْأَحْوَالِ الَّتِي اخْتَصُّوا بِهَا، وَلِمَا لَهُمْ مِنَ الْفَهْمِ التَّامِّ، وَالْعِلْمِ الصَّحِيحِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، لَا سِيَّمَا عُلَمَاءُؤُهُمْ وَكُبْرَاؤُهُمْ، كَالْأَيُّمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَالْأَيُّمَةِ الْمَهْدِيِّينَ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ... وَإِذَا لَمْ تَجِدِ التَّفْسِيرَ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا فِي السُّنَّةِ، وَلَا وَجَدْتَهُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَقَدْ رَجَعَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَيُّمَةِ فِي ذَلِكَ إِلَى أَقْوَالِ التَّابِعِينَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ٧٩): (وَلِسَانَ الْعَرَبِ: أَوْسَعُ الْأَلْسِنَةِ مَذَهَبًا، وَأَكْثَرُهَا أَلْفَاظًا، وَلَا نَعْلَمُهُ يُحِيطُ بِجَمِيعِ عِلْمِهِ إِنْسَانٌ غَيْرُ نَبِيِّ... فَالْحُجَّةُ فِيهِ كِتَابُ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إِبْرَاهِيمَ: ٤]. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «الرِّسَالَةِ» (ص ٧٩): (فَأَقَامَ حُجَّتَهُ بِأَنَّ كِتَابَهُ عَرَبِيٌّ فِي كُلِّ آيَةٍ ذَكَرْنَاهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ٢٤٩): (كُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ يَرْجِعُ إِلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، إِلَّا مَا نَقَلَهُ الشَّرْعُ عَنْ مَعْنَاهُ، فَيَرْجِعُ إِلَى الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ.



\* وَهَذَا سَوَاءٌ كَانَ فِي الْعَقِيدَةِ، أَوْ كَانَ فِي الْأَحْكَامِ الْعَمَلِيَّةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الشَّرْعَ كُلَّهُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَكُلُّهُ يُحْمَلُ عَلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ تَسْمِيَةٌ شَرْعِيَّةٌ، فَيَرْجَعُ إِلَى الشَّرْعِ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلِّي» (ص ٢٥٧): (أَتَدْرِي مَنْ السَّلَفُ؟، السَّلَفُ: هُمُ الرَّسُولُ ﷺ، وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ مِنْ أُمَّةِ الْهُدَى وَالْحَقِّ، فَكَيْفَ تَكُونُ طَرِيقَةُ الْخَلْفِ أَهْدَى مِنْهُمْ!). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلِّي» (ص ٢٨٥): (فَوَجَبَ حَمْلُ كَلَامِ اللهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ عَلَى ظَاهِرِهِ الْمَفْهُومِ بِذَلِكَ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ). اهـ

قُلْتُ: وَاللهُ تَعَالَى خَاطَبَ النَّاسَ بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، لِيَعْقِلُوا الْكَلَامَ، وَيَفْهَمُوهُ عَلَى مَا يَفْتَضِيهِ هَذَا اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ.

فَتَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: أَصْلٌ عِنْدَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، فَهِيَ مَصْدَرٌ لِلتَّفْسِيرِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الشُّورَى: ٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى

لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [الْأَحْقَافُ: ١٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزُّمَرُ: ٢٨].

قُلْتُ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْقُرْآنَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ: لِيَعْقِلَهُ الْمُخَاطَبُونَ، فَيَتَّبِعِينَ لَهُمْ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ، وَعَلَّهْمُ يَتَذَكَّرُونَ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ رَبِّ الْبَرِيَّةِ» (ص ٤٩): (فَإِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، وَالصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْقَصَابُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفُصُولِ فِي الْأُصُولِ» (ج ٦ ص ٤٠١ - بَيَانُ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ): (إِنْ كَانَ السَّلْفُ صَحَابِيًّا، فَتَأْوِيلُهُ مَقْبُولٌ مُتَّبَعٌ؛ لِأَنَّهُ شَاهِدَ الْوَحْيِ وَالْتَنَزِيلِ، وَعَرَفَ التَّفْسِيرَ وَالتَّأْوِيلَ). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ مَسْرُوقٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: ( مَا قَالَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ عَنْ شَيْءٍ، إِلَّا وَعِلْمُهُ فِي الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ عَلِمْنَا قَصْرَ عَنَّهُ )

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو خَيْثَمَةَ فِي «الْعِلْمِ» (ص ٥٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (١٩٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُعَيْمٍ، وَوَكَيْعٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ مُسْلِمِ بْنِ صَبِيحٍ عَنِ مَسْرُوقٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفَتَاوَى الْحَمَوِيَّةِ الْكُبْرَى» (ص ٢٩٨).

وَعَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (نِعْمَ التَّرْجُمَانُ لِلْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ» (١٨٦٠)، وَ(١٨٦١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي

«الْمُصَنَّفِ» (ج ١٢ ص ١١٠ وَ ١١١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٦ ص ١٩٣)،

وَأَبُو خَيْثَمَةَ فِي «الْعِلْمِ» (٤٨)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ١ ص ٤٩٤ و ٤٩٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١ ص ١٧٤)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٣٦٦)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (١٠٤)، وَ(١٠٥)، وَ(١٠٦)، وَفِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (٢٦٨)، وَ(٢٧١)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٣ ص ٥٣٧)، وَالْبَلَاذُورِيُّ فِي «أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ» (ج ٤ ص ٣٠) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٨).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.  
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٣٦٦) مِنْ طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (نِعْمَ تُرْجَمَانُ الْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ).  
وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

قَالَ ابْنُ حَبْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْإِصَابَةِ» (ج ٤ ص ١٤٦): (سَنَدُهُ حَسَنٌ).  
وَعَنْ مُجَاهِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ، أَوْقَفْتُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ، وَأَسَأَلُهُ عَنْهَا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (١٠٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٣ ص ٢٧٩ و ٢٨٠)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «تَذْكَرَةِ الْحَفَاطِ» (ج ٢ ص ٧٠٦)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي

«تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١٦ ص ٢٥٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَقَالَ الدَّهَبِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ الْإِسْنَادِ».

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ» (١٨٦٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ»

(ج ١٠ ص ٥٥٩) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ١٠).

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (١٠٧) مِنْ طَرِيقِ طَلْقِ بْنِ غَنَامٍ، عَنْ عُثْمَانَ

الْمَكِّيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: (رَأَيْتُ مُجَاهِدًا يَسْأَلُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ،

وَمَعَهُ أَلْوَاحُهُ؛ قَالَ: فَيَقُولُ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: اكْتُبْ، حَتَّى سَأَلَهُ عَنِ التَّفْسِيرِ كُلِّهِ).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ١٠).

وَلِهَذَا كَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ يَقُولُ: (إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ، فَحَسْبُكَ بِهِ).<sup>(١)</sup>

\* وَجَعَلَهُ اللَّهُ مَيْسَرًا لِيُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ، وَيُنذِرَ غَيْرَهُمْ فَيَحْذَرُوا.

(١) أَنَّثَ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (١٠٩).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ١٠).

وَسَبَبُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِأَثَارِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

(١) لِإِنَّهُمْ الْمُخْتَارُونَ لِصُحْبَةِ أَشْرَفِ الْخَلْقِ.

(٢) لِإِنَّهُمْ الطَّرِيقُ الْوَحِيدُ لِلْفَهْمِ الصَّحِيحِ لِلْقُرْآنِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقُرْآنَ طَبَقَهُ النَّبِيُّ

ﷺ، وَالَّذِي نَقَلَ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ هُمْ: الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٣) لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اهْتَمُّوا بِمَعْرِفَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالآيَاتِ اهْتِمَامَ

التَّلَامِيذِ النَّجَبَاءِ بِمَا يَقُولُهُ ﷺ لَهُمْ.

(٤) لِإِنَّهُمْ تَعَلَّمُوا الْكَيْفِيَّةَ الصَّحِيحَةَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

(٥) التَّمَكُّنُ فِي مَعْرِفَةِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ قَبْلَ فُشُوِّ اللَّحْنِ، مَعْرِفَةً فِطْرِيَّةً.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِئِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٣ ص ٣٣٨): (فَإِنَّهُمْ عَرَبٌ

فُصَحَاءٌ، لَمْ تَتَغَيَّرْ أَلْسِنَتُهُمْ، وَلَمْ تَنْزَلْ عَنْ رُتْبَتِهَا الْعُلْيَا فَصَاحَتُهُمْ؛ فَهُمْ أَعْرَفُ فِي فَهْمِ

الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ غَيْرِهِمْ). اهـ

(٦) مُشَاهَدَتُهُمْ لِمَا نَزَلَ فِيهِ الْوَحْيُ مِنَ الْوَقَائِعِ، وَمُبَاشَرَتُهُمْ لِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ،

وَمَعْرِفَةُ عَادَاتِ الْعَرَبِ، وَأَحْوَالِهَا الَّتِي نَزَلَ الْقُرْآنُ لِيُبَيِّنَ عِلَاجَهَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُنَيْنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ تَقْرِيبِ

التَّدْمِيرِيَّةِ» (ص ٤٩): (وَلِهَذَا لَا يُوجَدُ شَيْءٌ فِي الْقُرْآنِ غَيْرٌ مَعْلُومٌ لِكُلِّ النَّاسِ - وَإِنْ

كَانَ يَخْفَى عَلَى بَعْضِ النَّاسِ؛ لِقُصُورِ أَوْ تَقْصِيرِ - لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ النَّاسِ لَا يُمَكِّنُ

أَنْ يُوجَدَ فِي الْقُرْآنِ مَا يَخْفَى عَلَى النَّاسِ أَبَدًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ تَبَيَّنَ لِكُلِّ شَيْءٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٦]، وَالْخَفَاءُ لَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ. اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٢٩٤): (وَلَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النَّحْلُ: ٨٩]؛ وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أُمُورِ الشَّرِيعَةِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالْعَمَلِيَّةِ جَاءَ بَيَانُهَا بِالسُّنَّةِ، فَيَكُونُ بَيَانُهَا بِالسُّنَّةِ مِنْ تَبْيَانِ الْقُرْآنِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٢٩٦): (وَالْتَدَبُّ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَى فَهْمِهِ، لِيَتَذَكَّرَ الْإِنْسَانُ بِمَا فَهَمَهُ مِنْهُ).

\* وَكَوْنُ الْقُرْآنِ عَرَبِيًّا لِيَعْقِلَهُ مَنْ يَفْهَمُ الْعَرَبِيَّةَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْلُومٌ، وَإِلَّا لَمَا كَانَ فَرْقٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا.

\* وَبَيَانُ النَّبِيِّ ﷺ الْقُرْآنَ لِلنَّاسِ شَامِلٌ لِبَيَانِ لَفْظِهِ، وَبَيَانِ مَعْنَاهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ٢٣٥): (فَمَا دَامَ أَنَّهُ نَزَلَ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، وَجَعَلَهُ اللَّهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِنَعْقَلِهِ، إِذَنْ يَجِبُ أَنْ نَحْمِلَهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ حَسَبَ الظَّاهِرِ<sup>(١)</sup>، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ، فَإِنْ مَنَعَ مِنْهُ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ). اهـ

(١) وَهَذَا قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْحَقِيقَةُ اللَّغَوِيَّةُ؛ بِمِثْلِ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٣]؛ فَهَذَا الصَّلَاةُ: بِمَعْنَى الدُّعَاءِ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، لَا الصَّلَاةَ الشَّرْعِيَّةَ.

قُلْتُ: فَإِذَا اتَّفَقَ الصَّحَابَةُ فِي هَذَا الاجْتِهَادِ: يَكُونُ حُجَّةً؛ لِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ. <sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٣١٩): (وَلَا سِيَّمَا قَوْلُ

ابْنِ عَبَّاسٍ تَفْسِيرًا لِلْقُرْآنِ، وَهُوَ تَرْجُمَانُهُ). اهـ

قُلْتُ: وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي الْمَرْفُوعِ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: «أَحِلَّ لَنَا»، وَ «حُرِّمَ عَلَيْنَا»،

وَ «أَمْرُنَا»، وَ «نُهَيْنَا».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ١ ص ٢٦): (يَحْصُلُ

الِاسْتِدْلَالُ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْمَرْفُوعِ). اهـ

وَتَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ الَّذِي يَعُودُ إِلَى الْبَحْثِ الْمُحَقَّقِ.

\* فَيَصْدُرُ التَّفْسِيرُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ بَدُونَ نَكِيرٍ؛ يَعْنِي: فَيَقْرَأُ الصَّحَابَةُ

هَذَا التَّفْسِيرَ، لِمَا يَتَعَلَّقُ بِاسْتِنْبَاطِ صَحِيحٍ فِي فَهْمِهِمُ الصَّحِيحِ لِلآيَةِ، وَلِمَا لَهُ مِنْ تَعَلُّقٍ

بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ. <sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: وَمَرْجِعُ تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ إِلَى شَيْئَيْنِ: إِمَّا نَقْلًا، وَإِمَّا بَحْثًا.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُتَمَلُّقِ» (ص ٢٣٤): (فَالْوَاجِبُ إِذَا تَلَوْنَا الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ أَنْ

نَحْمِلَ آيَاتِهِ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللُّسَانُ الْعَرَبِيُّ، فَإِنْ لَمْ نَفْعَلْ فَقَدْ حَرَفْنَا الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ). اهـ

(١) انظُرْ: «التَّحْرِيرَ وَالتَّنْوِيرَ» لابْنِ عَاشُورٍ (ج ١ ص ١٠).

(٢) وَأَنْظُرْ: «جَمَاعَ بَيَانِ الْعِلْمِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٢ ص ١٩٨)، وَ «جَمَاعَ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١ ص ٦٠)، وَ (ج ٧ ص ٢٥٧)،

وَ «المُؤَافَقَاتِ» لِلسَّاطِئِيِّ (ج ٣ ص ٣٣٨)، وَ «الصَّحِيحِ» لِلْبَخَّارِيِّ (ج ٦ ص ٣٢)، وَ «الرَّدَّ عَلَى الْبَكْرِيِّ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٢ ص ٧٢٩)،

وَ «الْفَتَاوَى» لَهُ (ج ٢٠ ص ١٤)، وَ «التَّحْرِيرَ وَالتَّنْوِيرَ» لِابْنِ عَاشُورٍ (ج ١ ص ١٠)، وَ «تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ١ ص ٣١٩)، وَ «فَتْحَ

الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٣ ص ٥٥٣)، وَ «تَلْخِصِ الْحَبِيرِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٦)، وَ «الْجَمَاعَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ١ ص ٦٦)،

وَ «السَّنَنَ» لِأَبِي دَاوُدَ (ج ١ ص ٤٠٦).



قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْبَكْرِيِّ» (ج ٢ ص ٧٢٩):

(وَالْعِلْمُ شَيْئَانِ: إِمَّا نَقْلٌ مُصَدَّقٌ، وَإِمَّا بَحْثٌ مُحَقَّقٌ). اهـ

قُلْتُ: فَتَفْسِيرُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ لَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ: النَّقْلُ،

وَهُوَ الرَّوَايَةُ، وَالْعَقْلُ: وَهُوَ الْبَحْثُ وَالْإِجْتِهَادُ.

\* فَيُصْرِّحُ الصَّحَابِيُّ بِالنَّقْلِ الْمُصَدَّقِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَي: أَنْ يُصْرِّحَ الصَّحَابِيُّ

بِنِسْبَتِهِ التَّفْسِيرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَهَذَا مَرْفُوعٌ قَطْعًا.

\* أَوْ يُفَسِّرُ الصَّحَابِيُّ الْآيَةَ بِمَا لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِرَأْيِ ارْتَاةِ الصَّحَابِيِّ؛

فَهَذَا لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ.

\* أَوْ يَقُولُ الصَّحَابِيُّ: «مِنَ السُّنَّةِ كَذَا»، وَ«سُنَّةٌ»، فَذَهَبَ عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى

أَنَّهُ مَرْفُوعٌ.

\* وَاعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّهُ بَرَزَ مِنْ خِلَالِ الْآثَارِ فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ: وَهِيَ طَالِعَةٌ

الَّتِي ذَكَرْتُهَا عَنِ السَّلَفِ، أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ مُصَدَّرٌ أَصِيلٌ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْاعْتِمَادِ عَلَيْهَا

فِي الْأَحْكَامِ، فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

\* وَيُظْهِرُ أَنَّ اللُّغَةَ مِنْ أَوْسَعِ الْمَصَادِرِ الَّتِي كَانَتْ يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا السَّلَفُ، وَذَلِكَ

ظَاهِرٌ بِتَبَعِ تَفَاْسِيرِهِمْ.<sup>(١)</sup>

\* وَلَقَدْ كَانَ فِي عَمَلِ مُفَسِّرِي السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَاتِّبَاعِهِمْ

بِالْأَخْذِ بِلُغَةِ الْعَرَبِ فِي التَّفْسِيرِ: إِجْمَاعٌ فِعْلِيٌّ مِنْهُمْ.

(١) وَإِنْ لَمْ يُقَلَّ بِالْأَخْذِ بِلُغَةِ الْعَرَبِ فِي التَّفْسِيرِ، فَكَيْفَ سَيُفَسِّرُ الْقُرْآنَ دُونَ الرُّجُوعِ إِلَى لُغَةِ الْعَرَبِ.

\* وَهَذَا الْعَمَلُ حُجَّةٌ فِي صِحَّةِ الْأَسْتِدْلَالِ لِلتَّفْسِيرِ بِشَيْءٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ.

\* وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ أَبُو عُبَيْدٍ اللُّغَوِيُّ رحمته عَلَى الْاِحْتِجَاجِ بِلُغَةِ الْعَرَبِ فِي التَّفْسِيرِ عِنْدَ تَعْلِيْقِهِ عَلَى أَثَرِ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ فِي تَفْسِيرِهِ: «دُلُّوكِ الشَّمْسِ».

قَالَ أَبُو وَائِلٍ: (دُلُّوكُوهَا: غُرُوبُهَا).

قَالَ: (وَهُوَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: دَلَّكَتُ بَرَّاحَ).

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عُبَيْدٍ اللُّغَوِيُّ رحمته فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٥ ص ٤١٠): (وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: حُجَّةٌ لِمَنْ ذَهَبَ بِالْقُرْآنِ إِلَى كَلَامِ الْعَرَبِ ... أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: وَهُوَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: «دَلَّكَتُ بَرَّاحَ»<sup>(١)</sup>).<sup>(٢)</sup> اهـ

\* وَقَدْ رُوِيَ مِثْلُ هَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

قُلْتُ: وَيُلَاحِظُ أَنَّ هَذَا الْاجْتِهَادَ فِي التَّفْسِيرِ كَانَ فِي طَبَقَاتِ السَّلَفِ الثَّلَاثِ: الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَاتَّبَاعِ التَّابِعِينَ.

\* وَفِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَدِلَّةِ عَلَى لُغَاتِ الْعَرَبِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، يُلَاحِظُ: أَنَّ الْوَارِدَ عَنِ السَّلَفِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِمْ.<sup>(٣)</sup>

(١) وَدَلَّكَتُ بَرَّاحَ: يَعْني: دَلَّكَتِ الشَّمْسُ.

فَبَرَّاحَ: اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّمْسِ عِنْدَ الْعَرَبِ.

وَأَنْظُرْ: «غَرِيبَ الْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ (ج ٥ ص ٤١٠).

(٢) وَفِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّصِّ عَلَى لُغَاتِ الْعَرَبِ الْوَارِدَةَ فِي الْقُرْآنِ، يُلَاحِظُ: أَنَّ الْوَارِدَ عَنِ السَّلَفِ أَكْثَرُ مِنَ الْوَارِدِ عَنِ اللُّغَوِيِّينَ.

(٣) قُلْتُ: فَالْأَعْمَادُ عِنْدَ السَّلَفِ عَلَى اللُّغَةِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

\* فَالسَّلَفُ كَانُوا يَجْتَهِدُونَ فِي اخْتِيَارِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيِّ الْمُنَاسِبِ إِذَا كَانَ لِلْفِظِّ الْمُفَسِّرِ أَكْثَرُ مِنْ دَلَالَةٍ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْأَدَلَّةِ فِي مَسْأَلَةِ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَهِيَ طَالِعَةٌ.  
\* فَالصَّحَابَةُ الْكِرَامُ كَانُوا يَسْأَلُونَ الرَّسُولَ ﷺ مَا يُهْمُهُمْ فِي أَمْرِ دِينِهِمْ أَوْ دُنْيَاهُمْ.

وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ أَسُّ ذَلِكَ وَأَسَاسُهُ، وَكَانُوا يَسْكُتُونَ عَمَّا لَا يَعْنِيهِمْ.

قَالَ الْفَقِيهُ السَّرْحَسِيُّ الْحَنْفِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْأُصُولِ» (ج ٢ ص ١١٠): (وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا الْمُتَقَدِّمِينَ، وَالْمُتَأَخِّرِينَ: أَنَّ قَوْلَ الْوَاحِدِ مِنَ الصَّحَابَةِ<sup>(١)</sup> حُجَّةٌ فِيمَا لَا مَدْخَلَ لِلْقِيَاسِ فِي مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ فِيهِ، وَذَلِكَ الْمَقَادِيرُ الَّتِي لَا تُعْرَفُ بِالرَّأْيِ).<sup>(٢)</sup> اهـ

\* فَهَذَا أَصْلٌ يَجِبُ التَّيَقُّدُ بِهِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

(١) فَتَفْسِيرُ الصَّحَابَةِ الَّذِي لَا يُدْرِكُ بِالرَّأْيِ وَالاجْتِهَادِ، فَهَذَا يُعَدُّ مِنْ قَبِيلِ الرَّوَايَةِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يَكُونَ عَنْ سَمَاعٍ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ الطَّبِيبِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُعْتَمَدِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٢ ص ١٧٤): (فَأَمَّا إِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ قَوْلًا لَا مَجَالَ لِلِاجْتِهَادِ فِيهِ، فَحَسُنَ الظَّنُّ بِهِ يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَالَهُ عَنْ طَرِيقٍ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْاجْتِهَادُ، فَلَيْسَ إِلَّا أَنَّهُ سَمِعَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ). اهـ

(٢) كَذَلِكَ تَفْسِيرُ الصَّحَابَةِ الْمُعْتَمَدُ عَلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: فَهَذَا النَّوعُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ اللِّسَانِ الَّذِينَ نَزَلَ إِلَيْهِمُ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ.

\* وَكُلُّهُمْ الْمَرْجِعُ فِي فَهْمِهِ، وَأَمِثْلُهُ هَذَا النَّوعُ كَثِيرَةٌ جِدًّا.

قُلْتُ: إِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ عَاصَرُوا التَّشْرِيعَ، وَعَايَنُوا التَّنْزِيلَ، وَفَهِمُوا مَقَاصِدَهُ، وَقَدْ كَانَتْ وَقَائِعُهُمْ، وَقَضَايَاهُمْ سَبَبًا لِنُزُولِ بَعْضِ الْآيَاتِ، وَلَا سِيَّمَا التَّشْرِيْعِيَّةِ مِنْهَا.

\* كَمَا أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ نَزَلَ بِلُغَتِهِمْ، وَعَلَى مَعْهُودِهِمْ فِي الْخِطَابِ؛ لِذَلِكَ كَانَتْ أَقْوَالُهُمْ مَرْجِعًا أَسَاسِيًّا لِفَهْمِ كَثِيرٍ مِنْ نُصُوصِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَلَا يُمَكِّنُ تَجَاوُزَ أَقْوَالِهِمْ؛ إِذْ لَهَا أَهْمِيَّةٌ خَاصَّةٌ لِدِرَاسَةِ التَّفْسِيرِ.

\* فَالْمُفَسِّرُ إِذَا لَمْ يَجِدْ فِي السُّنَّةِ بَيَانًا رَجَعَ إِلَى أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ؛ فَإِنَّهُمْ أَدْرَى بِذَلِكَ لِمَا شَاهَدُوهُ مِنَ الْقَرَائِنِ، وَالْأَحْوَالِ عِنْدَ نُزُولِهِ، وَلِمَا اخْتَصَّوْا بِهِ مِنَ الْفَهْمِ التَّامِّ، وَالْعِلْمِ الصَّحِيحِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ.<sup>(١)</sup>

أَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ؛ فَإِنَّهُمْ مَعَ سُلوْكِهِمْ هَذَا الْمَنْهَجَ الْوَارِدَ عَنِ السَّلَفِ.

\* إِلَّا أَنَّهُمْ تَوَسَّعُوا فِي حَمْلِ لِكَثِيرٍ مِنْ أَلْفَاظِ النُّصُوصِ عَلَى الْمُحْتَمَلَاتِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي ظَهَرَتْ لَهُمْ مِنْ خِلَالِ فَتَاوِيهِمْ، وَالَّتِي لَمْ تَكُنْ وَارِدَةً عَنِ السَّلَفِ.

\* وَلِذَا ظَهَرَتْ عِنْدَهُمْ بَعْضُ الْأَقْوَالِ الشَّاذَّةِ فِي التَّفْسِيرِ لِنُصُوصِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ

وَالْآثَارِ.

\* وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِنْكَارَ مِنْ أَصْحَابِ الْفَضِيلَةِ فِي الْفِتْوَى؛ كَمَا تَرَى لَا

دَلَالَةَ عَلَيْهِ مِنْ نَقْلِ، وَهُوَ يُدُلُّ عَلَى عَدَمِ فَهْمِ قَائِلِهِ.

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّحْبِيرَ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ص ٣٢٤).

\* وَعَمَلُ السَّلَفِ، وَنَصُّ حَبْرِ الأُمَّةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وَغَيْرِهِ مِنْ السَّلَفِ حُجَّةٌ يُسْتَنَدُ إِلَيْهَا فِي مَسْأَلَةِ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَهِيَ طَالِعَةٌ.<sup>(١)</sup>

\* فِي جِهَةِ المَغْرِبِ بِبَيْسِيرٍ عَنِ الأَرْضِ.

قُلْتُ: فَكَانَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ فِي زَمَنِ الاِخْتِجَاجِ اللُّغَوِيِّ؛ لِذَا فَإِنَّ الأَصْلَ أَنْ يُحْتَجَّجَ بِكَلَامِهِمْ، وَكَذَا تَفْسِيرُهُمْ لِأَلْفَظِهِمُ الَّتِي يَتَدَاوَلُونَهَا، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ تَفْسِيرُهُمْ لِعَرَبِيَّةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ.<sup>(٢)</sup>

\* وَهَذَا يُبَيِّنُ عَلَيْهِ أَنْ تَفْسِيرَ السَّلَفِ مُقَدَّمٌ عَلَى تَفْسِيرِ غَيْرِهِمْ.

\* وَهَذَا الاِخْتِجَاجُ لِأَبِي عُبَيْدٍ يُدَلُّ عَلَى صِحَّةِ تَفْسِيرِ السَّلَفِ فِي مَسْأَلَةِ العُرُوبِ.

\* فَإِذَا تَأَمَّلْتَ النُّصُوصَ فِي مَسْأَلَةِ العُرُوبِ رَأَيْتَهَا مُتَوَافِقَةً فِي الشَّرْعِ غَيْرِ

مُتَبَسِّئَةٍ، فَهِيَ مِنَ المِثْشَابِهِ الَّذِي يُشْبَهُ بَعْضُهُ بَعْضًا فِي دَلَالَةِ اللَّفْظِ.<sup>(٣)</sup>

(١) فَإِذَا خَفِيَ عَلَى أَحَدِ التَّفْسِيرِ الصَّحِيحِ لِلنَّصِّ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى لُغَةِ العَرَبِ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ لِلنَّصِّ، بَلْ رَجَعَ إِلَى مَا دُونَ السَّلَفِ، وَاللَّهُ المُسْتَعَانُ.

(٢) فَإِذَا خَفِيَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ مِنْ تَفْسِيرِ القُرْآنِ، فَاتَّبِعُوهُ فِي ذَلِكَ لُغَةَ العَرَبِ.

(٣) وَهَذِهِ المَسْأَلَةُ تَدْخُلُ فِي عِلْمِ الوُجُوهِ وَالنَّظَائِرِ، وَهَذَا العِلْمُ يَتَنَاوَلُ مَدْلُولَ أَلْفَظِ النُّصُوصِ مِنْ حَيْثُ مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ فِي اللَّفْظِ أَوْ فِي المَعْنَى.

\* فَهَذَا العِلْمُ يَعْمَدُ إِلَى النَّصِّ مُبَاشَرَةً لِاسْتِنْبَاطِ المَعْنَى مِنْ سِيَاقِهِ عَنْ طَرِيقِ التَّفْسِيرِ، وَاللُّغَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَنْظُرْ: «نُزْهَةُ الأَعْيُنِ النُّوَاطِرِ فِي عِلْمِ الوُجُوهِ وَالنَّظَائِرِ» لابنِ الجَوْزِيِّ (ص ٨٥ و٨٦).

\* وَهَذَا فِيهِ قُصُورٌ مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ فِي الْاِسْتِفَادَةِ مِنْ تَفَاسِيرِ السَّلَفِ لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

\* فَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْتَدُونَ فِي نَقْلِ لُغَةِ الْعَرَبِ بِمَا وَرَدَ فِي التَّفَاسِيرِ.  
قُلْتُ: فَكُلُّ تَفْسِيرٍ لُغَوِيٍّ وَارِدٍ عَنِ السَّلَفِ يُحْكَمُ بِعَرَبِيَّتِهِ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ.

\* ثُمَّ إِنَّهُمْ يُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ الْعَرَبِيَّ، بِالْعَرَبِيَّةِ، وَلَمْ يُؤْثِرْ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ فَسَّرُوهُ بِغَيْرِهَا.  
\* فَأَقْلُ مَا يُقَالُ فِيهِمْ أَنَّهُمْ نَاقِلُونَ لِلُّغَةِ الْعَرَبِ، وَهَمَّ ثِقَةٌ فِي ذَلِكَ.  
\* فَاقْبُولُ مَا فَسَّرُوا بِهِ عَلَى أَنَّهُ لُغَةٌ لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ. (١)

قُلْتُ: وَكَلَامُ الْعَرَبِ مِنْهُ مَا يُفْهَمُ مِنَ النَّصِّ بِمَجْرَدِ النَّظَرِ، وَالتَّدْبِيرِ فِي الْأَدِلَّةِ. (٢)  
\* وَمِنْهُ مَا لَا يُفْهَمُ الْمُرَادُ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ التَّأَمُّلِ فِي الْأَدِلَّةِ كُلِّهَا، وَفِيهَا يُؤْوَلُ إِلَيْهِ النَّصُّ بَعْدَ التَّدْبِيرِ فِي جَمِيعِ الْأَدِلَّةِ.

\* إِذَا مَا وَرَدَ عَنْ هَؤُلَاءِ السَّلَفِ الْكِرَامِ مِنْ تَفْسِيرِ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ، أَوْ فَهْمِهِمْ لَهُ، فَإِنَّهُ جَارٍ عَلَى لُغَةِ الْعَرَبِ، وَهُوَ حُجَّةٌ يَجِبُ الْإِحْتِكَامُ إِلَيْهِ فِي الْخِلَافِيَّاتِ، وَلَا يَصْحَحُ رَدُّهُ، وَالْاِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ.

(١) فَيَجِبُ قَبُولُ تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ، وَالْاِحْتِجَاجُ بِهِ فِي الْأَحْكَامِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

(٢) مِثْلُ: أَدِلَّةِ أَطْفَارِ الصَّائِمِ وَالشَّمْسِ طَالِعَةً، فَبِمَجْرَدِ تَدْبِيرِهَا تَفْهَمُ مِنْهَا الْحُكْمُ؛ لِأَنَّهَا ظَاهِرَةٌ فِي النَّصِّ، لَا تَخْفَى عَلَى الْجَمِيعِ.

\* لِذَلِكَ لَا بُدَّ لِلْمَنَاعِ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ بِهَذِهِ الْأَدِلَّةِ فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي هَذَا الْمُسْتَوَى مِنْ دَلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ، أَوِ السُّنَّةِ، أَوِ الْأَثَرِ، أَوِ اللَّغَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ أَيُّ دَلِيلٍ لِلْمَنَعِ.

\* وَالْمَقْصُودُ أَنَّ السَّلْفَ بِطَبَقَاتِهِمُ الثَّلَاثِ أَقْدَرُ عَلَى تَحْدِيدِ الْمَعْنَى الْعَرَبِيَّةِ

لِلْقُرْآنِ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ. (١)

\* وَلِذَا فَإِنَّ الرَّجُوعَ إِلَى تَفْسِيرِهِمْ، وَاعْتِبَارَهُ فِي نَقْلِ اللُّغَةِ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ» (ص ١٢٩):

(وَحِينَئِذٍ إِذَا لَمْ نَجِدِ التَّفْسِيرَ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا فِي السُّنَّةِ رَجَعْنَا فِي ذَلِكَ إِلَى أَقْوَالِ

الصَّحَابَةِ؛ فَإِنَّهُمْ أَدْرَى بِذَلِكَ لِمَا شَهِدُوهُ مِنَ الْقَرَائِنِ وَالْأَحْوَالِ الَّتِي اخْتَصُّوا لَهَا،

وَلَهُمْ مِنَ الْفَهْمِ التَّامِّ، وَالْعِلْمِ الصَّحِيحِ، لَا سِيَّمَا عُلَمَاءُؤُهُمْ، وَكِبَرَاؤُهُمْ، كَالْأُمَّةِ

الْأَرْبَعَةَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَالْأُمَّةِ الْمَهْدِيِّينَ؛ مِنْهُمْ: عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ

عَنْهُ). اهـ.

قُلْتُ: وَانْتَقَلَ الرَّسُولُ ﷺ إِلَى الرَّفِيقِ الْأَعْلَى، وَفِي صُدُورِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ

الْكَثِيرِ مِنْ أَقْوَالِهِ فِي التَّفْسِيرِ، وَالَّتِي نَقَلُوهَا عَنْهُ فِي حَيَاتِهِ.

\* وَاشْتَغَلَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ بِتَفْسِيرِ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، وَاعْتَمَدُوا فِي ذَلِكَ عَلَى مَا

سَمِعُوهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ تَفْسِيرِ بَعْضِ آيَاتِ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ فِي أَثْنَاءِ مُلَازِمَتِهِمْ لَهُ،

وَمَا شَهِدُوهُ مِنْ مُنَاسَبَاتِهِ، وَحَوَادِثَ مُتَفَرِّقَةٍ أَحَاطَتْ بِنُزُولِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَإِنْ لَمْ

يَجِدُوا بُعْيَتَهُمْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَعْمَلُوا عِلْمَهُمْ، وَرَجَعُوا إِلَى اجْتِهَادِهِمْ مُعْتَمِدِينَ

(١) فَهَلِ السَّلْفُ يُفَسِّرُونَ بِغَيْرِ لُغَةِ الْعَرَبِ، حَتَّى نَعْتَرِضَ عَلَى تَفَاوُسِهِمْ.

\* فَهُمْ عَرَبٌ تُنْقَلُ عَنْ مِثْلِهِمُ اللُّغَةُ.



فِي ذَلِكَ عَلَى قُوَّةِ فَهْمِهِمْ، وَإِدْرَاكِهِمُ الصَّحِيحِ، وَفَطْرَتِهِمُ السَّلِيمَةِ، وَصَفَاءِ نُفُوسِهِمْ.

(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾

[النحل: ٤٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ

وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢].

وَعَنِ الْإِمَامِ إِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْفِقْهِ بِغَيْرِ لُغَةٍ تَكَلَّمَ بِلِسَانٍ

قَصِيرٍ).<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاطِبُ الْبَغْدَادِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ص ٤٦٧): (وَأَمَّا

اللُّغَةُ: فَبَابُهَا وَاسِعٌ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِلُغَةِ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهَا أَوْسَعُ اللُّغَاتِ وَأَفْصَحُهَا، وَفِي

كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى آيَاتٌ مَخْرُجَةٌ أَمْرٌ، وَمَعَانِيهَا وَجُوهٌ مُتَغَايِرَةٌ؛ فَمِنْهَا: تَهْدُدُّ، وَمِنْهَا:

إِعْجَازٌ، وَمِنْهَا: إِجَابٌ، وَمِنْهَا: إِشَادٌ، وَمِنْهَا: إِطْلَاقٌ، وَلَا تُدْرِكُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ، إِلَّا مِنْ

جِهَةِ اللُّغَةِ). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمُسْتَدْرَكُ» لِلْحَاكِمِ (ج ٢ ص ٢٥٨)، وَ«الْبُرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٢ ص ١٥٧)،

وَ«عُلُومَ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ١٢٨)، وَ«الْإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» لِلشَّيْطَانِيِّ (ج ١ ص ١٧٩).

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْحَاطِبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (٦٦٣).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: قِيلَ لِلْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فِي قَوْمٍ يَتَعَلَّمُونَ الْعَرَبِيَّةَ، فَقَالَ:  
(أَحْسِنُوا، يَتَعَلَّمُونَ لُغَةَ نَبِيِّهِمْ ﷺ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ الزُّرْكَشِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْبُرْهَانِ» (ج ٢ ص ١٨٢): (وَالثَّانِي يُنْظَرُ فِي  
تَفْسِيرِ الصَّحَابِيِّ، فَإِنْ فَسَّرَهُ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ فَهُمْ: أَهْلُ اللِّسَانِ، فَلَا شَكَّ فِي اعْتِمَادِهِمْ.  
وَإِنْ فَسَّرَهُ بِمَا شَاهَدَهُ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَالْقَرَائِنِ فَلَا شَكَّ فِيهِ). اهـ  
قُلْتُ: وَيَرَى الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ تَفْسِيرَ الصَّحَابِيِّ الَّذِي شَهِدَ الْوَحْيَ، وَالتَّنْزِيلَ  
حَدِيثٌ مُسْنَدٌ.<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «المُسْتَدْرَكِ» (ج ٢ ص ٢٥٨): (لِيَعْلَمَ طَالِبُ هَذَا  
العِلْمِ أَنَّ تَفْسِيرَ الصَّحَابِيِّ الَّذِي شَهِدَ الْوَحْيَ وَالتَّنْزِيلَ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ). اهـ  
وَيُؤَافِقُهُ الْإِمَامُ الزُّرْكَشِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْبُرْهَانِ» (ج ٢ ص ١٥٧): (تَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ  
بِمَنْزِلَةِ الْمَرْفُوعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ كَمَا قَالَهُ الْحَاكِمُ فِي تَفْسِيرِهِ). اهـ

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ فِي «إِيضَاحِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ» (ص ٥٧).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٢٣).

(٢) وَقَدْ صَرَّحَ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٩)؛ بِأَنَّ تَفْسِيرَ الصَّحَابَةِ مِنَ الْمَوْفُوفَاتِ.  
وَأَنْظُرْ: «الْإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ١٧٩)، وَ«تَدْرِيبَ الرَّاوي» لَهُ (ج ١ ص ١٩٣).

قُلْتُ: وَهَذَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْ قَيْدٍ، وَهُوَ مَا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِأَسْبَابِ النُّزُولِ، أَوْ مِمَّا لَا مَجَالَ لِلرَّأْيِ فِيهِ، فَلَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ، أَوْ وَافَقَ السُّنَّةَ، أَوْ وَافَقَ لُغَةَ الْعَرَبِ، وَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَوْ وَافَقَهُ عَدَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ» (ص ٢٥):  
 (وَلِهَذَا كَانَ النَّزَاعُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ قَلِيلًا جِدًّا). اهـ  
 فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ: فَالْصَّوَابُ فِي تَفْسِيرِهِمْ لِلْقُرْآنِ أَكْثَرُ، وَإِجْمَاعُهُمْ أَكْثَرُ فِي  
 التَّفْسِيرِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَيْهِمْ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.  
 قُلْتُ: وَيَغْلُطُ الْكَثِيرُ فَيَعُدُّونَ تَفْسِيرَ الصَّحَابِيِّ مِنْ قَبِيلِ الْمَرْفُوعِ، وَهَذَا لَيْسَ  
 عَلَيَّ إِطْلَاقِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْمُغِيثِ» (ج ١ ص ١٤٣): (وَإِنَّمَا كَانَ  
 كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِنَ التَّفْسِيرِ مَا يَنْشَأُ عَنْ مَعْرِفَةِ طُرُقِ الْبَلَاغَةِ وَاللُّغَةِ، كَتَفْسِيرِ مُفْرَدٍ بِمُفْرَدٍ،  
 أَوْ يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لِلرَّأْيِ فِيهِ مَجَالٌ، فَلَا يُحْكَمُ لِمَا يَكُونُ  
 مِنْ نَحْوِ هَذَا الْقَبِيلِ بِالرَّفْعِ، لِعَدَمِ تَحْتِمِ إِضَافَتِهِ إِلَى الشَّارِعِ). اهـ  
 قُلْتُ: فَمَا كَانَ مِنْ قَبِيلِ تَفْسِيرِ الْعَرِيبِ، أَوْ بَيَانِ الْمَعْنَى عَلَى مَا يَظْهَرُ لِلصَّحَابِيِّ  
 الْمُجْتَهِدِ، فَلَا يَكُونُ هَذَا مِنْ قَبِيلِ الْمَرْفُوعِ، بَلْ هُوَ مَوْقُوفٌ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ١٧٩)، وَ«عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ١٢٨)، وَ«الْبُرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٢ ص ١٨٢)، وَ«شَرْحُ مُقَدِّمَةِ التَّفْسِيرِ» لِشَيْخِنَا الْعُمَيْمِينَ (ص ٢١)، وَ«مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْحَاكِمِ (ص ١٤٩).

\* وَقَدْ يُوجَدُ فِي تَفَاسِيرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَا يُجْمَعُ النَّوعَيْنِ، فَيَكُونُ بَعْضُهُ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، وَبَعْضُهُ مِنَ الْمَوْقُوفِ.

\* وَهَذَا يَعْرِفُهُ الْمُتَمَكِّنُ مِنْ تَفْسِيرِ آثَارِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قُلْتُ: وَوَجْهُ كَوْنِ النَّزَاعِ فِي التَّفْسِيرِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ أَقْلٌ؛ لِسَبَبَيْنِ:  
السَّبَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَتِهِمُ الَّتِي لَمْ تَتَّعَيَّرْ؛ فَكَانُوا أَفْهَمَ النَّاسِ لِمَعَانِيهِ،  
ثُمَّ تَغَيَّرَتِ الْأَلْسُنُ بَعْدَهُمْ، خَاصَّةً فِي هَذَا الْعَصْرِ.

السَّبَبُ الثَّانِي: سَلَامَةُ قَصْدِهِمْ؛ فَمَا تَجَدُّ الرَّجُلَ يَنْتَصِرُ لِرَأْيِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ الْوَاحِدُ  
مِنْهُمْ لَا يَقْصِدُ إِلَّا الْحَقَّ أَيْنَمَا وَجَدَهُ أَخَذَهُ. (١)

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ مُقَدِّمَةِ التَّفْسِيرِ»  
(ص ٢٥): (فَلِهَذَيْنِ السَّبَبَيْنِ كَانَ الْخِلَافُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي تَفْسِيرِ  
كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى أَقْلًا). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَةِ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ» (ص ٢١):  
(فَصُلُّ: فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَ لِأَصْحَابِهِ مَعَانِي الْقُرْآنِ: يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَ  
لِأَصْحَابِهِ مَعَانِي الْقُرْآنِ، كَمَا بَيْنَ لَهُمْ أَلْفَاظُهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ  
إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، يَتَنَاوَلُ هَذَا، وَهَذَا). اهـ.

يَعْنِي: بَيَانُ لَفْظِهِ، وَبَيَانُ مَعْنَاهُ.

(١) وَأَنْظُرْ: «شَرْحِ مُقَدِّمَةِ التَّفْسِيرِ» لِشَيْخِنَا الْعُثَيْمِينِ (ص ٢٥).

قُلْتُ: وَهَذَا يَتَضَمَّنُ قَوَاعِدَ كَلِّيَّةٍ تُعِينُ عَلَى فَهْمِ الْقُرْآنِ، وَمَعْرِفَةِ تَفْسِيرِهِ

وَمَعَانِيهِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَةِ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ» (ص ١١٠):  
 (وَالْمَقْصُودُ أَنْ مِثْلَ هَؤُلَاءِ اعْتَقَدُوا رَأْيًا ثُمَّ حَمَلُوا أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُمْ  
 سَلْفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَلَا مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، لَا فِي رَأْيِهِمْ،  
 وَلَا فِي تَفْسِيرِهِمْ). اهـ

وَهَذَا يُرَكِّدُ لِقَاعِدَةِ: «تَفْسِيرُ السَّلَفِ، وَفَهْمُهُمْ لِنُصُوصِ الْوَحْيِ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ  
 بَعْدَهُمْ».

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ تَرُدُّ تَفَاسِيرَ الْمُخَالَفِينَ الَّذِينَ خَالَفُوا تَفَاسِيرَ الصَّحَابَةِ،  
 وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ.

\* فَحَمَلُوا الْقُرْآنَ عَلَى مَعَانٍ بَفَهْمِهِمْ، وَلَيْسَ لَهُمْ سَلْفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ  
 لَا فِي فِقْهِهِمْ، وَلَا فِي تَفْسِيرِهِمْ لِأُصُولِ وَالْقُرْءِ.

\* وَتُرْجِحُ فَهْمَهُمْ، وَتَفْسِيرَ السَّلَفِ عَلَى فَهْمِهِمْ، وَتَفْسِيرَ الْقَوْمِ.

وَبِالْجُمْلَةِ: فَأَقْوَالُ السَّلَفِ هِيَ الْمُعْتَمَدَةُ دُونَ أَقْوَالِ مَنْ خَالَفَهُمْ.<sup>(٢)</sup>

(١) وَأَنْظَرُ: «مُقَدِّمَةٌ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ» لابن تَيْمِيَّةَ (ص ٦).

(٢) وَأَنْظَرُ: «مُقَدِّمَةٌ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ» لابن تَيْمِيَّةَ (ص ١٢٢ و ١٢٥ و ١٣٨)، وَ«الْفَتَاوَى» لَهُ (ج ١٣ ص ٣٦١)، وَ«دَرْءُ

تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» لَهُ أَيْضًا (ج ١ ص ٣١٤)، وَ«الْوَامِعُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ» لِلْسَّفَارِينِيِّ (ج ١ ص ٢٠)، وَ«إِعْلَامُ الْمُوقِّعِينَ»

لابن الْقَيْمِ (ج ٤ ص ١٢٣ و ١٢٦)، وَ«الْبُرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٢ ص ١٥٩)، وَ«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لابن كَثِيرٍ

(ج ١ ص ١٣)، وَ«جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ٩ ص ٤٣)، وَ(ج ١٥ ص ١٨٨)، وَ(ج ٢٦ ص ١٢).

قُلْتُ: بِمَا أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هُمْ أَعْرَفُ النَّاسِ فِي التَّفْسِيرِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ  
فَقَدْ اعْتَمَدَ الْأَئِمَّةُ عَلَى تَفَاسِيرِهِمْ، وَكَثُرُوا فِي النَّقْلِ عَنْهُمْ حَتَّى بَلَغَتِ النُّقُولُ عَنْهُمْ  
أُلُوفَ الرِّوَايَاتِ، وَمِنْ أَوْجِهٍ أَهَمِّيَّةٍ تَفْسِيرِ الصَّحَابِيِّ:

(١) أَنَّ أَقْوَالَهُمْ فِي أَسْبَابِ النُّزُولِ لَهَا حُكْمُ الرَّفْعِ، وَكَذَلِكَ أَقْوَالُهُمْ فِي الْأُمُورِ  
الْغَيْبِيَّةِ غَيْرِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ لَهَا حُكْمُ الرَّفْعِ أَيْضًا.

(٢) أَنَّهُمْ مِنْ أَعْرَقِ الْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَقَدْ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلُغَتِهِمْ، فَلَهُمْ قُدْرَةٌ عَلَى فَهْمِ  
الْقُرْآنِ، وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ.

(٣) حُجِّيَّةُ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ فِي التَّفْسِيرِ، وَخُصُوصًا إِذَا لَمْ يُعَارِضْهُ صَحَابِيٌّ آخَرُ  
أَعْلَمَ مِنْهُ فِي التَّفْسِيرِ، وَهَذِهِ الْحُجِّيَّةُ مُتَّفَاوِتَةٌ بِتَفَاوُتِ عِلْمِهِمْ بِالتَّفْسِيرِ.

(٤) خُلُوُّ تَفَاسِيرِهِمْ مِنَ التَّأْوِيلِ الْمَذْمُومِ.

قَالَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ رحمته فِي «الْبُرْهَانِ» (ج ٢ ص ١٧٢): (يُنْظَرُ فِي تَفْسِيرِ  
الصَّحَابِيِّ، فَإِنْ فَسَّرَهُ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ، فَهُمْ أَهْلُ اللِّسَانِ فَلَا شَكَّ فِي اعْتِمَادِهِمْ، وَإِنْ  
فَسَّرَهُ بِمَا شَاهَدَهُ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَالْقَرَائِنِ فَلَا شَكَّ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٩): (أَبَانَ اللَّهُ جَلَّ  
ثَنَاؤُهُ لِخَلْقِهِ، أَنَّهُ أَنْزَلَ كِتَابَهُ بِلِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَهُوَ لِسَانُ قَوْمِهِ الْعَرَبِ، فَخَاطَبَهُمْ بِلِسَانِهِمْ  
عَلَى مَا يَعْرِفُونَ مِنْ مَعَانِي كَلَامِهِمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٤ ص ١٢٣): (وَإِلْتِبَاعُ فِي كُلِّ الْأُمُورِ الَّتِي يَأْتِي فِيهَا الْإِتْبَاعُ، فِي أُصُولِ الدِّينِ، وَفِي الشَّرَائِعِ).<sup>(١)</sup> اهـ  
وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ).<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٤ ص ١٥٣): (لَا رَيْبَ أَنَّ أَقْوَالَهُمْ فِي التَّفْسِيرِ أَصُوبٌ مِنْ أَقْوَالِ مَنْ بَعْدَهُمْ). اهـ  
وَبِالْجُمْلَةِ: فَتَقْدِيمُ تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ عَلَى تَفْسِيرِ غَيْرِهِمْ مَسْأَلَةٌ مَعْلُومَةٌ مُشْتَهَرَةٌ قَدْ سَطَّرَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِي كُتُبِهِمْ، حَيْثُ جَعَلُوا تَفْسِيرَ الصَّحَابِيِّ بَعْدَ التَّفْسِيرِ النَّبَوِيِّ فِي الرُّتْبَةِ فِي أَحْسَنِ طُرُقِ التَّفْسِيرِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «مُقَدِّمَةِ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ» (ص ١٣٨):  
(وَيَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى لُغَةِ الْقُرْآنِ، أَوِ السُّنَّةِ، أَوْ عُمُومِ لُغَةِ الْعَرَبِ، أَوْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «شَرْحِ مُقَدِّمَةِ التَّفْسِيرِ» (ص ١٤٠): (فَصَارَتْ الْآنَ الطُّرُقُ لِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ أَرْبَعَةٌ: الْقُرْآنُ، وَالسُّنَّةُ، وَأَقْوَالُ الصَّحَابَةِ، وَأَقْوَالُ التَّابِعِينَ). اهـ

(١) وَمِنْ ذَلِكَ تَفْسِيرُ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢١٠)، وَ(٢١١).



وَقَدْ جَعَلَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ مُخَالَفَةَ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ شُدُودًا، فَقَالَ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٢ ص ٥٩٠): (وَلَا يُعَارِضُ بِالْقَوْلِ الشَّاذُّ مَا اسْتَفَاضَ بِهِ الْقَوْلُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ). اهـ

وَفِي الْجُمْلَةِ: مَنْ عَدَلَ عَنْ مَنْهَجِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَتَفْسِيرِهِمْ إِلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ كَانَ مُخْطِئًا فِي الْحُكْمِ وَلَا بُدَّ! <sup>(١)</sup>

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ١٤٠): (إِنَّ سُكُوتَهُمْ عَنْ تَفْسِيرِهَا بِمَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا يُدُلُّ عَلَى إِجْمَاعِهِمْ، إِذْ لَوْ كَانَ لَهُمْ رَأْيٌ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ لَبَيَّنُوهُ).

\* فَإِجْمَاعُهُمْ عَلَى السُّكُوتِ عَنْ تَفْسِيرِهَا بِخِلَافِ الظَّاهِرِ يُدُلُّ عَلَى إِجْمَاعِهِمْ بِالْقَوْلِ بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ قَلَّ مَنْ يَتَفَطَّنُ لَهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله فِي «شَرْحِ مُقَدِّمَةِ التَّفْسِيرِ» (ص ١٤٠): (وَمِنْ هُنَا نَعْرِفُ أَنَّ الرَّجُوعَ إِلَى قَوْلِ مَنْ سَلَفَ أَمْرٌ لَهُ أَهْمِيَّةٌ).

\* وَأَنَّ غَالِبَ اجْتِهَادَاتِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ؛ فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ بَعِيدَةً مِنَ الصَّوَابِ). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «مُقَدِّمَةٌ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ» لابن تَيْمِيَّةَ (ص ١٢٢ و ١٣٨)، وَ«الْإِفْتِخَاعُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ» لابن الْقَطَّانِ (٢٦٥).

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٠].

قُلْتُ: فَاللَّهُ تَعَالَى أَتَنَى عَلَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَأَتَنَى عَلَى مَنْ اتَّبَعَهُمْ. فَإِذَا حَكَمُوا بِحُكْمٍ: فَاتَّبَعَهُمْ مُتَّبِعٌ عَلَيْهِ، فَهُوَ مُتَّبِعٌ لِلصَّحَابَةِ الْكِرَامِ. \* فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُودًا عَلَى أَخْذِهِ بِحُكْمِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ، وَعَلَيْهِ يَسْتَحِقُّ الرِّضْوَانَ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنْ اتَّبَاعَهُمْ صَوَابٌ<sup>(١)</sup> لَيْسَ بِخَطَأٍ.<sup>(٢)</sup>

\* فَالِنَّبِيُّ ﷺ قَدْ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَيَتَلَقَّى ذَلِكَ عَنْهُ ﷺ حَمَلَةً شَرِيعَتِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

\* ثُمَّ يَتَلَقَّاهُ عَنْهُمْ التَّابِعُونَ، وَيَتَلَقَّاهُ عَنْهُمْ أئِمَّةُ الْعُلَمَاءِ، فَلَا يَجُوزُ تَفْسِيرُ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ، أَوْ الْمَوْقُوفِ إِلَّا بِمَا قَالَهُ هَؤُلَاءِ - أئِمَّةُ الْعُلَمَاءِ - الَّذِينَ تَلَقَّوْا الْعِلْمَ عَمَّنْ قَبْلَهُمْ.

\* وَلَا يَجُوزُ الْاعْتِرَاضُ عَلَى ذَلِكَ، وَالاعْتِمَادُ عَلَى تَفْسِيرِ الْمُتَأَخِّرِينَ، أَوْ تَفْسِيرِ الْمُعَاصِرِينَ الَّذِينَ يَأْخُذُونَ بِبَعْضِ الْأَدَلَّةِ، وَيَتْرَكُونَ بَعْضَ الْأَدَلَّةِ بِمُجَرَّدِ مَا يَنْفَهُمُوهَا مِنْ اجْتِهَادِهِمْ.

(١) وَإِذَا كَانَ صَوَابًا وَجَبَ اتِّبَاعُهُ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «إِعْلَامُ الْمُوقِعِينَ» لابن الْقَيْمِ (ج ٤ ص ١٢٣ و ١٢٦ و ١٢٨)، و«الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ» لَهُ (ج ٢ ص ٥٠٩)، و«التَّخْبِيرُ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ» لِلشُّيُوطِيِّ (ص ٣٢٧)، و«الْإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» لَهُ (ج ٤ ص ١٨١)، و«مَحَاسِنُ التَّأْوِيلِ» لِلْقَاسِمِيِّ (ج ١ ص ٧).

\* فَإِنَّ ذَلِكَ يُوقِعُ النَّاسَ فِي الْخَطَأِ فِي فَهْمِ النُّصُوصِ، وَحَمَلِهَا عَلَى غَيْرِ مَحْمَلِهَا.<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ رحمته الله فِي «رِسَالَةِ إِلَى أَهْلِ الشُّعْرِ» (ص ٣٠٦):  
(وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ أَقَاوِيلِ السَّلَفِ: فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ،  
وَعَمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ، أَوْ فِي تَأْوِيلِهِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ أَقَاوِيلِهِمْ). اهـ  
قُلْتُ: وَمِمَّا يَنْبَغِي التَّنْبُّهُ لَهُ، أَنَّ تَفْسِيرَ الصَّحَابِيِّ خُصُوصًا مُقَدَّمٌ عَلَى تَفْسِيرِ آيٍ  
عَالِمٍ كَاتِبًا مَنْ كَانَ هَذَا الْعَالِمُ، وَبِهَذَا قَالَ جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.<sup>(٢)</sup>

\* وَهَذَا الْمَنْهَجُ الَّذِي سَلَكَهُ هَؤُلَاءِ هُوَ الْمَنْهَجُ الصَّحِيحُ، أَي: أَنَّ كَلَامَ هَؤُلَاءِ  
الصَّحَابَةِ، وَتَفْسِيرَهُمْ حُجَّةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى قَوْلِ غَيْرِهِمْ.  
\* وَلَمَّا اعْتَرَضَ ابْنُ التَّيْنِ عَلَى تَفْسِيرِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: (نَاسًا  
مِنَ الْجِنِّ).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٨ ص ٢٤٩) بَعْدَمَا تَعَقَّبَهُ: (وَيَا  
لَيْتَ شِعْرِي، عَلَى مَنْ يَعْتَرِضُ!). اهـ  
قُلْتُ: وَكَوْنُ الْعَالِمِ الْمُعَاصِرِ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْعَرَبَ تُطَلِّقُ عَلَى الْغُرُوبِ بُوْجُودَ  
السَّمْسِ جِهَةَ الْمَغْرِبِ.

(١) فَيَجِبُ حَمْلُ النُّصُوصِ عَلَى مَعَانِيهَا الْمَعْهُودَةِ عِنْدَ السَّلَفِ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «جَامِعَ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١٥ ص ١٣٤)، وَ«فَتْحَ الْقَدِيرِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ١ ص ١٢).

فإنَّ هذا لا يعنِي: عَدَمُ وُجُودِ هَذِهِ الدَّلَالَةِ فِي النُّصُوصِ، إِذْ عَدَمُ العِلْمِ بِالشَّيْءِ، لَا يعنِي العِلْمَ بِالعَدَمِ.<sup>(١)</sup>

\* فَإِنْ كَانَ هَذَا العَالِمُ قَدْ خَفِيَ عَلَيْهِ بِمِثْلِ هَذَا العُرُوبِ، فَإِنَّ غَيْرَهُ مِنَ السَّلَفِ عَرَفَ هَذَا المَعْنَى مِنَ العُرُوبِ فِي اللفاظِ النُّصُوصِ.

\* فَهؤُلاءِ هُمُ الَّذِينَ وَرَدَ عَنْهُمْ هَذَا التَّفْسِيرِ.

\* إِذَا: فَإِذَا وَرَدَ أَكْثَرُ مِنْ مَعْنَى لَغَوِيٍّ صَحِيحٍ تَحْتَمِلُهُ الآيَةُ بِلا تَضَادٍّ جازَ تَفْسِيرُ

الآيَةِ بِهَا.

\* فَتَرْجِعُ الأَقْوَالُ إِلى أَكْثَرِ مِنْ مَعْنَى لَيْسَ بَيْنَهَا تَضَادٌّ.<sup>(٢)</sup>

وَأَسْلُوبُ التَّفْسِيرِ اللفظيِّ: أَنْ يَكُونَ اللفظُ المُفسَّرُ مُطابِقًا لِللفظِ المُفسِّرِ فِي لُغَةِ

العَرَبِ، فَيُحْكَمُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَفْسَّرٌ.

قَالَ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسُ رحمته الله فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (ص ٤٢٤): (وَإِذَا تَكَلَّمَ

أَحَدٌ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ فِي مَعْنَى آيَةٍ مِنَ القُرْآنِ قَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُ المُتَقَدِّمِينَ فِيهَا؛ فَخَرَجَ عَنْ

قَوْلِهِمْ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلى قَوْلِهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «بُغْيَةِ المُرْتَادِ فِي الرَّدِّ عَلَى المُتَفَلِّسَةِ

وَالقَرَامِطَةِ وَالْباطِنِيَّةِ» (ص ٣٣٠): (وَأَمَّا التَّفْسِيرُ الثَّابِتُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَذَلِكَ

(١) إِذَا هَذَا الإِنْكَارُ لِمِثْلِ هَذَا العُرُوبِ غَيْرُ مَقْبُولٍ.

(٢) وَتَخَفَى عَلَى قَوْمٍ هَذِهِ المَعَانِي، فَإِذَا لَمْ تُوافِقْ مَذْهَبَهُمْ قَالُوا: هَذَا مِنَ المُشْتَبِهَةِ، وَهَذَا اخْتِلافٌ.

إِنَّمَا قَبِلُوهُ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ الصَّحَابَةَ بَلَّغُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَفْظَ الْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ جَمِيعًا؛ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْهُمْ مَعَ أَنَّ هَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ عَنْ عَادَتِهِمْ). اهـ  
\* وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ ضَرُورَةُ أَنْ يَعْتَنِي طَالِبُ الْعِلْمِ بِتَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَمَنْ أَخَذَ عَنْهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ. <sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَطَرِيقَةُ السَّلَفِ فِي الْعِلْمِ أَسْلَمٌ <sup>(٢)</sup>، وَأَعْلَمٌ، وَأَحْكَمٌ. <sup>(٣)</sup>  
قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ٢٤٩): (ثُمَّ إِذَا رَجَعْنَا إِلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ، وَمَذْهَبِ الْخَلْفِ: وَجَدْنَا أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ أَسْلَمٌ، وَأَعْلَمٌ، وَأَحْكَمٌ). اهـ

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ عَلَى أَرْبَعَةِ وُجُوهِ: (١) تَفْسِيرٌ تَعَلَّمَهُ الْعُلَمَاءُ.

(٢) وَتَفْسِيرٌ تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ بِلُغَتِهَا.

(٣) وَتَفْسِيرٌ لَا يُعَدَّرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: [وَتَفْسِيرٌ لَا يُعَدَّرُ النَّاسُ بِجَهَالَتِهِ

مِنْ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ].

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّحْبِيرُ لِقَوَاعِدِ التَّفْسِيرِ» لِلدُّكْتُورِ حَمَدِ الْعُثْمَانِ (ص ٨٥).

(٢) لِذَلِكَ يَجِبُ سُلُوكُ طَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَتَرْكُ كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ إِذَا خَالَفُوا السَّلَفِينَ.

\* فَلَا نَقُولُ أَنَّ السَّلَفَ أَعْلَمُ، ثُمَّ إِذَا رَأَيْنَا مَذْهَبَنَا خَالَفَ السَّلَفَ، تَرَكْنَا مَذْهَبَ السَّلَفِ، وَرَجَّحْنَا مَذْهَبَنَا، فَإِنَّ

هَذَا الْفِعْلُ لَيْسَ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْإِفْتَاءِ بِالْعِلْمِ.

٤) وَتَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ ادَّعَى عِلْمَهُ فَهُوَ كَاذِبٌ. وَفِي رِوَايَةٍ: [لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ].

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي «إِيضَاحِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ» (ص ٩٠) مِنْ طَرِيقِ الْفَرِيَابِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ ابْنِ جَابِرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ١٨).

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١ ص ٧٥) مِنْ طَرِيقِ مُؤَمَّلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي الزَّنَادِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (التَّفْسِيرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ: وَجْهٌ تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا، وَتَفْسِيرٌ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ<sup>(١)</sup>)، وَتَفْسِيرٌ يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ، وَتَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى ذِكْرُهُ).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفَتَاوَى الْحَمَوِيَّةِ الْكُبْرَى» (ص ٢٩٥).

(١) وَانظُرْ: «الْفَتَاوَى» لابن تَيْمِيَّةَ (ج ٤ ص ١٥٧)، وَ«دَرْءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» لَهُ (ج ٥ ص ٣٧٨)، وَ«الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ» لابن الْقَيْمِ (ج ٣ ص ١١٣٣).

(٢) قَالَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١ ص ٧٦): (وَإِنَّمَا هُوَ خَبْرٌ عَنْ أَنَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ مَا لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ الْجَهْلُ بِهِ). اهـ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ١٣١) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيِّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: (تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ عَلَى أَرْبَعَةِ وُجُوهِ: فَتَفْسِيرٌ يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ، وَتَفْسِيرٌ لَا يُعَدُّ النَّاسُ بِجَهَالَتِهِ مِنْ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ، وَتَفْسِيرٌ تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ بِلُغَتِهَا، وَتَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، مَنْ ادَّعَى عِلْمَهُ فَهُوَ كَاذِبٌ).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ٤٦١ - الدُّرُّ الْمَنْثُورُ) مِنْ طَرِيقِ الْكَلْبِيِّ عَنِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ص ٢٩٥ - الْفَتَاوَى الْحَمَوِيَّة).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُتَيْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَأْوِيلِ مُشْكِلِ الْقُرْآنِ» (ص ١١٨): (وَهَلْ يَجُوزُ

لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ الْمُتَشَابِهَ!؟

\* وَإِذَا جَازَ أَنْ يَعْرِفَهُ مَعَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ:

٧]؛ جَازَ أَنْ يَعْرِفَهُ الرَّبَّائِيُونَ مِنْ صَحَابَتِهِ، فَقَدْ عَلَّمَ عَلِيًّا التَّفْسِيرَ، وَدَعَا لَابْنَ

عَبَّاسٍ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَا مَاتَ إِلَّا وَقَدْ فَسَّرَ جَمِيعَ الْقُرْآنِ لِلصَّحَابَةِ

الْكَرَامِ.<sup>(١)</sup>

(١) فَلِذَلِكَ نَقُولُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَّرَ جَمِيعَ الْقُرْآنِ، وَذَلِكَ بِقَوْلِهِ، وَفِعْلِهِ، وَتَقْرِيرِهِ.



قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ أُصُولِ التَّفْسِيرِ» (ص ٣٣٠):  
 (يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَ لِأَصْحَابِهِ مَعَانِي الْقُرْآنِ؛ كَمَا بَيْنَ لَهُمْ أَلْفَاظَهُ؛ فَقَوْلُهُ  
 تَعَالَى: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النَّمْلُ: ٤٤]، يَتَنَاوَلُ هَذَا، وَهَذَا). اهـ  
 قُلْتُ: إِذَا: الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ فَسَّرَهُ الرَّسُولُ ﷺ، وَبَيْنَ مَعَانِيَهُ وَوَضَحَهُ.  
 \* وَمَا مَاتَ ﷺ حَتَّى بَيَّنَّ لِلصَّحَابَةِ الْكِرَامِ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كُلَّهُ.  
 وَالْبَيَانُ يَكُونُ عَلَى طَرِيقِ: الْبَيَانِ الْمُبَاشِرِ لِتَفْسِيرِهِ ﷺ لِلْقُرْآنِ، وَبَيَانُهُ لِلْقُرْآنِ  
 بِالتَّطْبِيقِ الْعَمَلِيِّ فِي حَيَاةِ الْمُسْلِمِينَ فِي زَمَانِهِ؛ فَهُوَ ﷺ حِينَمَا عَلَّمَ النَّاسَ الصَّلَاةَ، فَسَّرَ  
 لَهُمْ مَعْنَى: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البَقَرَةُ: ٤٣]، وَهُوَ ﷺ حِينَمَا بَيَّنَّ لِلنَّاسِ  
 أَحْكَامَ الزَّكَاةِ، فَسَّرَ لَهُمْ عَمَلِيًّا أَحْكَامَ الزَّكَاةِ، وَحِينَمَا صَلَّى بِالنَّاسِ فِي مَوَاقِيتِ  
 الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، بَيَّنَّ لَهُمْ مَعْنَى: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ  
 اللَّيْلِ﴾ [هُودُ: ١١٤]، وَمَعْنَى: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ  
 اللَّيْلِ وَقُرْآنِ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإِسْرَاءُ: ٧٨]، وَمَا كَانَ يَتَخَلَّقُ  
 بِالْقُرْآنِ ﷺ فِي نَفْسِهِ، فَهَذَا كُلُّهُ كَانَ ﷺ مُفَسِّرًا، وَمُطَبِّقًا لِلْقُرْآنِ.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا،  
وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا  
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.  
أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا جُزْءٌ لَطِيفٌ فَرِيدٌ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتْ  
وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرَّعْدُ: ٣٩].

\* شَرَحْتُ فِيهِ الْمَحْوَ وَالْإِثْبَاتَ فِي الْأَعْمَالِ فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ.

\* وَقَدْ تَكَلَّمْتُ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﷻ، فَإِنَّ كَلِمَاتِهِ الْجَوَامِعَ، النَّوَافِعَ

فِي هَذَا الْبَابِ، قَدْ كَفَتْ، وَشَفَتْ، وَأَوْضَحَتْ، وَبَيَّنَّتْ لِمَا تَضَمَّنَهُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ.

\* ثُمَّ تَلَاَهُ أَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى نَهْجِهِ الْمُسْتَقِيمِ، وَطَرِيقِهِ

الْقَوِيمِ، فَجَاءَتْ كَلِمَاتُهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ: كَافِيَةً، شَافِيَةً، نَافِعَةً.

\* ثُمَّ سَلَكَ آثَارَهُمُ التَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فَافْتَقَمُوا طَرِيقَهُمْ،

وَاهْتَدَوْا بِهَدَاهُمْ، وَمَضَوْا عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ.

قُلْتُ: وَالْقَدْرُ: الْقَضَاءُ، وَالْحُكْمُ، وَهُوَ: مَا يُقَدِّرُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْقَضَاءِ، وَيَحْكُمُ بِهِ مِنَ الْأُمُورِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَفْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ﴾ [غَافِرٌ: ٢٠].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (ج ١ ص ١١٨): (وَالْمُرَادُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِمَ مَقَادِيرَ الْأَشْيَاءِ، وَأَزْمَانَهَا قَبْلَ إِجَادِهَا، ثُمَّ أَوْجَدَ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ، أَنَّهُ يُوجَدُ، فَكُلُّ مُحَدَّثٍ صَادِرٍ عَنْ عِلْمِهِ، وَقَدْرَتِهِ، وَإِرَادَتِهِ.

\* هَذَا هُوَ الْمَعْلُومُ مِنَ الدِّينِ بِالْبَرَاهِينِ الْقَطْعِيَّةِ، وَعَلَيْهِ كَانَ السَّلْفُ: مِنَ الصَّحَابَةِ، وَخِيَارِ التَّابِعِينَ، إِلَى أَنْ حَدَّثَتْ بِدَعْوَةِ الْقَدْرِ فِي أَوَاخِرِ زَمَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ١٧٤): (اعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ: إِثْبَاتُ الْقَدْرِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدَّرَ الْأَشْيَاءَ فِي الْقَدَمِ، وَعَلِمَ سُبْحَانَهُ أَنَّهَا سَتَقَعُ فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ عِنْدَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَعَلَى صِفَاتٍ مَخْصُوصَةٍ، فَهِيَ تَقَعُ عَلَى حَسَبِ مَا قَدَّرَهَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٥ ص ٧٤)، وَ«الصَّحَاحَ» لِلْجَوْهَرِيِّ (ج ١ ص ١٦٣٥)، وَ«مُعْجَمَ تَهْذِيبِ اللُّغَةِ» لِلْأَزْهَرِيِّ (ج ٩ ص ١٨)، وَ«شَرْحَ الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُنَيْمِينَ (ج ٢ ص ١٨٧) (١٨٨).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطَّابِيُّ رحمته فِي «مَعَالِمِ السَّنَنِ» (ج ٤ ص ٣٢٢)؛ عَنِ الْقَدَرِ: (مَعْنَاهُ: الْإِخْبَارُ عَنِ تَقَدُّمِ عِلْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِمَا يَكُونُ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَأَكْسَابِهِمْ، وَصُدُورِهَا عَنِ تَقْدِيرِ مَنْهُ، وَخَلْقِ لَهَا: خَيْرِهَا وَشَرِّهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «جَامِعِ الْمَسَائِلِ» (ج ٢ ص ٣٥٥): (الْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ: هُوَ عِلْمُ اللَّهِ، وَكِتَابُهُ، وَمَا طَابَقَ ذَلِكَ مِنْ مَشِيئَتِهِ، وَخَلْقِهِ، فَهُوَ بِاعْتِبَارِ الْحَقِيقَةِ الْأَجَلَةِ، فَلِأَعْمَالِ بِخَوَاتِيمِهَا، وَالْمُنْعَمِ عَلَيْهِمْ فِي الْحَقِيقَةِ: هُمُ الَّذِينَ يَمُوتُونَ عَلَى الْإِيمَانِ). اهـ

قُلْتُ: فَاسْعَدُ النَّاسِ بِالصَّوَابِ فِي هَذَا الْبَابِ مَنْ تَلَقَّى ذَلِكَ مِنْ مِشْكَاةِ الْوَحْيِ الْمُبِينِ، وَرَغِبَ بِفِطْرَتِهِ وَإِيمَانِهِ عَنِ إِيرَادِ الْمُتَهَوِّكِينَ، وَتَشْكِيكَاتِ الْمُتَشَكِّكِينَ، وَتَكَلُّفَاتِ الْمُتَنْطَعِينَ.<sup>(١)</sup>

\* وَقَدْ وَفَّقَ اللَّهُ تَعَالَى أَهْلَ الْحَدِيثِ لِفَهْمِ هَذَا الْبَابِ؛ لِاتِّبَاعِهِمْ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا قِتْفَائِهِمْ آثَارَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ فَهْمُ هَذَا الْبَابِ فَهْمًا صَحِيحًا عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ، إِلَّا كَمَا فَهَمَهُ سَلَفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

قُلْتُ: وَلَمَّا كَانَتْ مَعْرِفَةُ الصَّوَابِ فِي مَسَائِلِ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ وَاقِعَةً فِي مَرْتَبَةِ الْحَاجَةِ، وَفِي مَرْتَبَةِ الضَّرُورَةِ لِلنَّاسِ، اجْتَهَدْتُ فِي تَحْقِيقِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ طَرِيقِ عِلْمِ الْآثَارِ، فَجَاءَ هَذَا الْكِتَابُ فَرْدًا فِي مَعْنَاهُ، وَبَدِيعًا فِي مَغْزَاهُ.

(١) وَأَنْظُرْ: «شِفَاءَ الْعَلِيلِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ص ٥).

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ، وَتَفَضَّلَ عَلَيَّ مِنْ خِدْمَةِ الْآثَارِ، فَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى  
أَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي عَمَلِي، وَأَنْ يَرْزُقَنِي الْإِخْلَاصَ وَالصِّدْقَ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ.  
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ وَسَلَّمَ.

كُتِبَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَهُ كِتَابَانِ، فَكِتَابٌ: يَمْحُو فِيهِ مَا يَشَاءُ، وَيُثَبِّتُ فِيهِ مَا يَشَاءُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا عَلَى التَّفْصِيلِ بِالمَشِيئَةِ، مِنْ أَجْلِ، وَعُمُرٍ، وَرِزْقٍ، وَعَمَلٍ، وَشَقَاوَةٍ، وَسَعَادَةٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ، فَيَتَبَدَّلُ وَيَتَغَيَّرُ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكِتَابٌ آخَرُ: حَوَى الْقَضَاءَ وَالْقَدَرَ فِي الْجُمْلَةِ، فَلَا يَدْخُلُهُ تَبْدِيلٌ، وَلَا تَغْيِيرٌ، وَهُوَ اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ الْمَعْرُوفُ

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرَّعْدُ: ٣٩].

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾؛ أَي: يَمْحُو مِنَ الْأَحْكَامِ وَغَيْرِهَا،

وَيُثَبِّتُ مَا يَشَاءُ؛ فَمَا مَحَاهُ هُوَ الْمَنْسُوخُ، وَمَا أَبْقَاهُ هُوَ الْمُحْكَمُ.

\* فَاللَّهُ تَعَالَى ذُو إِرَادَةٍ، وَمَشِيئَةٍ لَا تَخْضَعَانِ لِإِرَادَةِ النَّاسِ، وَمَشِيئَاتِهِمْ، فَهُوَ

تَعَالَى يَمْحُو مَا يَشَاءُ مِنَ الشَّرَائِعِ، وَالْأَحْكَامِ بِحَسَبِ حَاجَةِ عِبَادِهِ، وَيُثَبِّتُ كَذَلِكَ مَا

هُوَ صَالِحٌ لَهُمْ، وَمَا هُوَ نَافِعٌ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. (١)

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾؛ أَي: الَّذِي حَوَى كُلَّ الْمَقَادِيرِ، فَلَا يَدْخُلُهُ

تَبْدِيلٌ، وَلَا تَغْيِيرٌ، كَالْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ، وَالسَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ.

وَهُوَ: أَصْلُ الْكِتَابِ، وَهُوَ اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ الَّذِي لَا يُبَدَّلُ، وَلَا يُغَيَّرُ.

(١) وَأَنْظُرْ: «مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ لِلْبَغَوِيِّ (ج ٤ ص ٣٢٤)، وَ«جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١٦ ص ٣٩ و ٤٠)، وَ«الْبَحْرُ

الْمُحِيطُ» لِأَبِي حَيَّانٍ (ج ٥ ص ٣٩٧)، وَ«الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٩ ص ٣٢٧).

فَهُمَا كِتَابَانِ: كِتَابٌ سِوَى كِتَابِ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ.  
فَالكِتَابُ الْأَوَّلُ: يَمْحُو مِنْهُ مَا يَشَاءُ، وَيُثْبِتُ فِيهِ مَا يَشَاءُ.  
أَمَّا الْكِتَابُ الثَّانِي: وَهُوَ أُمَّ الْكِتَابِ الَّذِي لَا يُغَيِّرُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَهَذَا اللَّوْحُ  
الْمَحْفُوظُ.<sup>(١)</sup>

فَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أُمُورٍ:

الأوَّلُ: أَنَّ أَعْمَالَ الْبِرِّ مِنَ التَّوْحِيدِ، وَبِرِّ الْوَالِدِينَ، وَاصْطِنَاعِ الْمَعْرُوفِ، وَصِلَةِ  
الْأَرْحَامِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، يُحَوَّلُ الشَّقَاءَ سَعَادَةً، وَيَزِيدُ فِي الْعُمْرِ، وَيَقِي مَصَارِعَ السَّوْءِ،  
وَهَذَا عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ.

الثَّانِي: يَمْحُو مِنَ الرَّزْقِ، وَيَزِيدُ فِيهِ، وَيَمْحُو مِنَ الْأَجَلِ، وَيَزِيدُ فِيهِ.

الثَّلَاثُ: يَمْحُو مَا يَشَاءُ مِنَ الْأَجَلِ، وَيَزِيدُ فِيهِ مَا شَاءَ.<sup>(٢)</sup>

(٢) وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا  
يَشَاءُ﴾. [الرَّعْدُ: ٣٩]، مِنْ أَحَدِ الْكِتَابَيْنِ، هُمَا كِتَابَانِ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنْ أَحَدِهِمَا،  
وَيُثْبِتُ، ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾؛ أَي: جُمْلَةُ الْكِتَابِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

(١) وَأَنْظَرُ: «مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ٤ ص ٣٢٤).

(٢) قُلْتُ: فَهَذَا مَحْوُهُ، وَهَذَا مَكْتُوبٌ، وَيُثْبِتُ مَا يَشَاءُ مِمَّنْ بَقِيَ أَجَلُهُ، وَرَزَقُهُ وَأَكَلَهُ، فَيَتْرُكُهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فَلَا  
يَمْحُوهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَكْتُوبٍ.

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» (ج ٢ ص ٣٤٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٢٥٥)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٨ ص ٤٦٨ - الدَّرُّ الْمَنْثُورُ) مِنْ طَرِيقِ رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: قَدْ احْتَجَّ مُسْلِمٌ بِحَمَّادٍ، وَاحْتَجَّ الْبُخَارِيُّ بِعِكْرِمَةَ، وَهُوَ غَرِيبٌ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.  
وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «اتِّحَافِ الْمَهْرَةِ» (٨٤٧٥)، وَالشُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرُّ الْمَنْثُورُ» (ج ٨ ص ٤٦٨)

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (ص ٢١٤): (وَالْمَعْنَى فِي هَذَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ كَتَبَ مَا يُصِيبُ عَبْدًا مِنْ عِبَادِهِ مِنَ الْبَلَاءِ، وَالْحِرْمَانِ، وَالْمَوْتِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَنَّهُ إِنْ دَعَا اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ أَطَاعَهُ فِي صَلَاةِ الرَّحِمِ، وَغَيْرِهَا؛ لَمْ يُصِبْهُ ذَلِكَ الْبَلَاءُ، وَرَزَقَهُ كَثِيرًا، وَعَمَّرَهُ طَوِيلًا، وَكَتَبَ فِي أُمَّ الْكِتَابِ مَا هُوَ كَائِنٌ مِنَ الْأَمْرَيْنِ؛ فَالْمَحْوُ، وَالْإِثْبَاتُ، يَرْجِعُ إِلَى أَحَدِ الْكِتَابَيْنِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا). اهـ  
قُلْتُ: فَالْعَبْدُ يَعْمَلُ الزَّمَانَ بِطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ يَعُودُ لِمَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَيَمُوتُ عَلَى ضَلَالَةٍ، فَهُوَ الَّذِي يَمْحُو عَنْهُ الطَّاعَةَ، وَالَّذِي يُثْبِتُ لَهُ الْمَعْصِيَةَ وَالْعَذَابَ بِسَبَبِ عَدَمِ إِخْلَاصِهِ فِي الدِّينِ.



وَكَذَلِكَ: الْعَبْدُ يَعْمَلُ بِطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ كَانَ سَبَقَ لَهُ خَيْرٌ حَتَّى يَمُوتَ، وَهُوَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ الَّذِي يُثْبِتُ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٢١٥): (وَقَدْ دَلَّ بَعْضُ مَا مَضَى مِنَ السَّنَنِ: أَنَّ الْوَاحِدَ مِمَّا قَدْ يَعْمَلُ زَمَانًا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، ثُمَّ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ).

\* وَيَعْمَلُ الْآخَرَ زَمَانًا بِطَاعَةِ اللَّهِ، ثُمَّ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ.

\* فَيَرْجِعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِمَا، فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُحْوُ، وَالْإِثْبَاتُ رَاجِعِينَ إِلَى عَمَلِهِمَا). اهـ

(٣) وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ» [الرَّعْدُ: ٣٩]، قَالَ: (وَجُمْلَةُ ذَلِكَ عِنْدَهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ، النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ، وَمَا يُبَدَّلُ، وَمَا يُثْبِتُ، كُلُّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٨٥٦)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١٣ ص ٥٢٣ - فَتْحُ الْبَارِيِّ)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السَّنَنِ» (ج ٢ ص ٤٨١) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (ج ١٣ ص ٥٢٣)، وَالسُّيُوطِيُّ فِي «الدُّرِّ

الْمَشْهُورِ» (ج ٨ ص ٤٧٦).

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٨٥٠) مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ قَالَ:  
 حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:  
 (كِتَابَانِ: كِتَابٌ يَمْحُو مِنْهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ، وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ).  
 وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٨٥٠) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَامِرٍ قَالَ:  
 حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُمَا بِمِثْلِهِ.  
 وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَالتَّفْسِيرُ الَّذِي: رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مَا يُعْرَفُ بِصَحِيفَةِ  
 عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ<sup>(١)</sup>، هُوَ مِنْ تَدْوِينِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ  
 بِطَرِيقِ الْوِجَادَةِ.

\* فَيَكُونُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ قَدْ أَخَذَ هَذِهِ الصَّحِيفَةَ، وَرَوَاهَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ  
 غَيْرِ أَنْ يَلْقَاهُ، أَوْ يَسْمَعَهَا مِنْهُ، وَهَذَا مَا يُسَمَّى فِي عِلْمِ مُصْطَلِحِ الْحَدِيثِ: بِالْوِجَادَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته الله فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٩٢): (وَمِثَالُ الْوِجَادَةِ  
 أَنْ يَقِفَ عَلَى كِتَابِ شَخْصٍ فِيهِ أَحَادِيثٌ يَرَوِيهَا بِخَطِّهِ وَلَمْ يَلْقَهُ، أَوْ لَقِيَهُ وَلَكِنْ لَمْ

(١) وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ صَحِيحَةٌ، وَهِيَ مِثْلُ الْكِتَابِ الصَّحِيحِ الَّذِي يَرَوِيهِ الرَّاوِي عَنْ شَيْخِهِ، وَلَمْ يَلْقَهُ، أَوْ يَسْمَعِ  
 مِنْهُ مُبَاشَرَةً.

\* إِلَّا فِيمَا أَخْطَأَ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَخَالَفَ الثَّقَاتِ، فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ سَادًّا لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّفْرِيحِ» (ص ٦٩٨): (عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ صَدُوقٌ قَدْ يُخْطِئُ)

يَسْمَعُ مِنْهُ ذَلِكَ الَّذِي وَجَدَ بِخَطِّهِ، وَلَا لَهُ مِنْ إِجَازَةٍ وَلَا نَحْوِهَا، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ، أَوْ قَرَأْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ، أَوْ فِي كِتَابِ فُلَانٍ بِخَطِّهِ، أَخْبَرَنَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، وَيَذْكُرُ شَيْوَحَهُ، وَيَسُوقُ سَائِرَ الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ جَمَاعَةَ رحمته الله فِي «الْمَنْهَلِ الرَّوِيِّ» (ص ٣٨١): (وَهُوَ أَنْ يَقِفَ عَلَى كِتَابٍ بِخَطِّ شَخْصٍ فِيهِ أَحَادِيثُ يَرُويهَا ذَلِكَ الشَّخْصُ، وَلَمْ يَسْمَعْهَا مِنْهُ الْوَاجِدُ، وَلَا لَهُ مِنْهُ إِجَازَةٌ، أَوْ نَحْوِهَا.

فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: «وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ»، أَوْ «قَرَأْتُ»، وَمَا أَشْبَهَهُ، وَعَلَى هَذَا الْعَمَلِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْمُرْسَلِ، وَيَشُوبُهُ شَيْءٌ مِنَ الْإِتِّصَالِ بِقَوْلِهِ: «وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ»).<sup>(١)</sup> اهـ  
وَرِوَايَةٌ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ لِهَذِهِ الصَّحِيفَةِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ بِوَاسِطَةِ بَيْنَهُمَا، فَتَارَةً يَذْكُرُونَ أَنَّ بَيْنَهُمَا مُجَاهِدًا، وَعِكْرَمَةَ.

فَسِلْسَلَةُ الرَّوَايَةِ هِيَ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَحْيَانًا.

وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَحْيَانًا.

\* وَأَحْيَانًا يُجْعَلُ الْوَاسِطَةُ بَيْنَهُمَا: مُجَاهِدًا، وَأَحْيَانًا: سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ.

يَعْنِي: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

\* فَمَا دَامَ عَرَفْنَا الْوَاسِطَةَ بَيْنَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُمْ ثِقَاتٌ<sup>(١)</sup>،

فَلَا يَضُرُّ الْإِنْقِطَاعُ بَيْنَهُمَا، فَيُعْتَبَرُ الْإِسْنَادُ صَحِيحًا.<sup>(٢)</sup>

(١) يَعْنِي: أَنَّ أُمَّةَ الْحَدِيثِ يَعْمَلُونَ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْكِتَابِ.

وَذَكَرَ الْحَافِظُ الْمَرْيُّ رحمته فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٠ ص ٤٩٠)؛ أَنَّ بَيْنَ عَلِيِّ

بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ: مُجَاهِدٌ بِنُ جَبْرِ التَّابِعِيُّ.

يَعْنِي: إِنَّمَا يَرُوي عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَكَذَا قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ فِي «تُحْفَةِ التَّحْصِيلِ» (ص ٢٣٤).

قُلْتُ: فَإِذَا عُرِفَتِ الْوَاسِطَةُ؛ فَلَا تَضُرُّ الرَّوَايَةَ، وَهِيَ مُرْسَلَةٌ.<sup>(٣)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ رحمته فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ١٨٨): (حَدَّثَنَا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ مُجَاهِدٍ).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ رحمته مُعَلِّقًا بِقَوْلِهِ: (بَعْدَ أَنْ عَرَفْتَ الْوَاسِطَةَ، وَهُوَ ثِقَةٌ،

فَلَا ضَيْرَ فِي ذَلِكَ).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ النَّحَّاسِ رحمته فِي «النَّاسِخِ وَالمَنْسُوخِ» (ج ١ ص ١٣): (وَالَّذِي

يَطْعَنُ فِي إِسْنَادِهِ يَقُولُ: إِنَّ ابْنَ أَبِي طَلْحَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ التَّفْسِيرَ، وَإِنَّمَا أَخَذَ

(١) وَأَنْظَرِ: «النَّاسِخِ وَالمَنْسُوخِ» لابن النَّحَّاسِ (ص ١٣ و ١٤)، وَ«الإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ٢

ص ١٨٨)، وَ«الثَّقَاتِ» لابنِ جِبَّانٍ (ج ٧ ص ١٩٨١)، وَ«تَقْيِيدُ الْعِلْمِ» لِلْحَطِيبِ (ص ١٣٦).

(٢) وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُكْثِرُ مِنَ الْكِتَابَةِ مِنَ التَّفْسِيرِ، وَكَانَ يُمْلِي عَلَى تَلَامِيذِهِ التَّفْسِيرَ، فَيَدْوُونُهُ، ثُمَّ يَرُويهِ عَنْ

ابْنِ عَبَّاسٍ .

(٣) وَأَنْظَرِ: «المَرَّاسِيلِ» لابنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص ١١٨)، وَ«جَامِعُ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَّائِيِّ (ص ٢٤٠)، وَ«تَهْذِيبِ

الْكَمَالِ» لِلْمَرْيِّ (ج ٢٠ ص ٤٩٠)، وَ«تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» لابنِ حَجَرَ (ج ٧ ص ٢٩٩).

عَنْ مُجَاهِدٍ، وَعِكْرِمَةَ... وَهَذَا الْقَوْلُ لَا يُوجِبُ طَعْنًا؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ عَنْ رَجُلَيْنِ ثِقَتَيْنِ، وَهُوَ فِي نَفْسِهِ صَدُوقٌ. اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٧ ص ٢٩٨): (رَوَى

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، بَيْنَهُمَا مُجَاهِدٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشُّيْطِيُّ رحمته فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (ج ٦ ص ٤٢٣): (وَمِنْ طَرِيقِ

مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَلِيِّ صَدُوقٌ، وَلَمْ يَلْقَ ابْنَ عَبَّاسٍ، لَكِنَّهُ إِنَّمَا حَمَلَ عَنْ ثِقَاتٍ أَصْحَابِهِ، فَلِذَلِكَ كَانَ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَغَيْرُهُمَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى هَذِهِ النُّسخَةِ). اهـ

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَلْحَةَ لَمْ يَسْمَعْ التَّفْسِيرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مُبَاشَرَةً،

وَلَكِنْ هُنَاكَ وَسَائِطٌ بَيْنَهُمَا، مِثْلُ: سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَهُمْ مِنْ تَلَامِيذِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَوْثُوقِ بِهِمْ.<sup>(١)</sup>

\* فَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ هِيَ أَجْوَدُ الطَّرِيقِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) فابن عباس قد كتب تفسيره بنفسه، ثم رواه عنه علي بن أبي طلحة.

وهناك كتب في التفسير: رواها تلاميذ ابن عباس عنه بعد أن كتبها بنفسه.

وهناك تفاسير أخرى دونها تلاميذه عنه مباشرة بالسماع.

وانظر: «جامع البيان» للطبري (ج ١ ص ٩٠)، و«الناسخ والمنسوخ» لابن النحاس (ج ١ ص ١٣)،

و«الإتقان في علوم القرآن» للشُّيْطِيُّ (ج ١ ص ١١٥)، و«الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» له (ج ٦ ص ٤٢٣)، و«التفسير

المقرون» للذهبي (ج ١ ص ٢٧٧)، و«التعليق على تفسير الطبري» للشيخ أحمد شاكر (ج ٢ ص ٥٢٨).

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (بِمِصْرَ كِتَابُ التَّأْوِيلِ<sup>(١)</sup> عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، لَوْ أَنَّ رَجُلًا رَحَلَ إِلَى مِصْرَ: فَكَتَبَهُ ثُمَّ أَنْصَرَفَ بِهِ، مَا كَانَتْ رِحْلَتُهُ عِنْدِي ذَهَبَتْ بَاطِلًا).<sup>(٢)</sup> قُلْتُ: فَنَقَلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ بِمِصْرَ صَحِيفَةً فِي التَّفْسِيرِ: رَوَاهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ لَوْ رَحَلَ رَجُلٌ فِيهَا إِلَى مِصْرَ قَاصِدًا مَا كَانَ كَثِيرًا.<sup>(٣)</sup>

\* وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرَى صِحَّةَ كِتَابِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ فِي التَّفْسِيرِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ.  
\* وَهَذَا التَّفْسِيرُ<sup>(٤)</sup> مِنْ أَقْدَمِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي دُونَتْ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

\* وَقَدْ اعْتَمَدَ هَذَا التَّفْسِيرَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٥)</sup> (ج ٨ ص ٢٠٦ و ٢٥٥ و ٢٩٥ و ٣٤٨)، وَالْإِمَامُ ابْنُ أَبِي

(١) وَيَقْصِدُ هُنَا: بِكِتَابِ «التَّأْوِيلِ» صَحِيفَةَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي التَّفْسِيرِ.

(٢) أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ ابْنُ النَّحَّاسِ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (ص ١٤).

وَأَسْنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْإِتْقَانِ» (ج ٢ ص ١٨٨).

(٣) فَهَذَا التَّفْسِيرُ فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ مَوْضِعُ تَقْدِيرِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَتَبَ هَذَا التَّفْسِيرَ فِي كِتَابٍ، وَأَخَذَهُ عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ وَرَوَاهُ، وَهُوَ كِتَابُ صَحِيحٍ.

قُلْتُ: وَلَوْ ضَرَبْنَا عَلَى هَذَا الْكِتَابِ، وَتَرَكْنَاهُ، فَقَدْ تَرَكْنَا عِلْمًا كَثِيرًا فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، لِابْنِ عَبَّاسٍ، وَهَذَا هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ، فَافْطَنُ لِهَذَا.

حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٤٩)، و(ج ٢ ص ٢٣٠)، و(ج ٤ ص ٣٧٠)، وَالْإِمَامُ  
الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١ ص ٩٨ و ٢٠٧ و ٢٣٤)، وَالْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ  
الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٢٨٩ و ٢٩٠)، وَالْإِمَامُ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي «الْمُحَرَّرِ الْوَجِيزِ» (ج ١  
ص ١٤٨)، وَالْإِمَامُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْإِتْقَانِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ١١٥)، وَغَيْرُهُمْ  
مِنْ عُلَمَاءِ التَّفْسِيرِ.

قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ رحمته فِي «مِيزَانِ الْأَعْتِدَالِ» (ج ٣ ص ١٣٤): (رَوَى مُعَاوِيَةُ  
بْنُ صَالِحٍ عَنْهُ [يَعْنِي: عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَلْحَةَ] عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَفْسِيرًا كَبِيرًا مُمْتِعًا). اهـ  
وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَطِيَّةٍ رحمته فِي «الْمُحَرَّرِ الْوَجِيزِ» (ج ١ ص ١٤٨): (ثُمَّ حَمَلَ  
تَفْسِيرَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: عُدُولٌ كُلُّ خَلْفٍ، وَأَلْفَ النَّاسِ فِيهِ، كَعَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَالْمُفْضَلِ،  
وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، وَالْبُخَارِيِّ، وَغَيْرِهِمْ). اهـ  
\* وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ مُسْلِمٌ، لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٠ ص ١٢)،  
فِي كِتَابِ «النِّكَاحِ».

(١) فَرَوَى الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ الْكَثِيرَ مِنْهَا فِي «صَحِيحِهِ»، وَلَمْ يَنْقُلْ كُلَّ مَا فِي الصَّحِيفَةِ، فَانْتَبَهَ.  
مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ»  
(ج ٢ ص ٢٦ و ٢٥٤ و ٣٩٤ و ٤٣٠)، و(ج ٣ ص ٧ و ٦٠ و ٤٣٠ و ٤٣٤ و ٥٠٨)، و(ج ٤ ص ٨ و ٩ و ٢٣ و ٢٥  
و ٣١ و ٣٣ و ١٨٦ و ٢٠٩ و ٢١٥ و ٢٤٢ و ٢٤٩ و ٢٥٦ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٨١ و ٢٨٥ و ٢٩٢ و ٢٩٦ و ٣٠٣  
و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣١٢ و ٣٥٤ و ٤٠٦ و ٥١٦ و ٥٢٦)، و(ج ٥ ص ١٠٧ و ١٨٠ و ١٩٠ و ٢٦٥ و ٣٨٠) وَغَيْرَهَا.

وَأَخَذَ مُعَاوِيَةَ بْنُ صَالِحٍ الْحَضْرَمِيُّ: هَذِهِ الصَّحِيفَةُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ  
ابنِ عَبَّاسٍ.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ، كَاتِبُ الْإِمَامِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَكَانَ صَاحِبَ  
حَدِيثٍ وَعِلْمٍ.

رَوَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ: هَذِهِ الصَّحِيفَةُ، وَأَصْبَحَ وَاحِدًا مِمَّنْ يَمْلِكُونَ حَقَّ  
رِوَايَةِ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ عَنْ طَرِيقِ الْكِتَابِ، وَهَذَا الْكِتَابُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٧ ص ٢٩٩): (وَنَقَلَ  
الْبُخَارِيُّ مِنْ تَفْسِيرِهِ رِوَايَةَ: مُعَاوِيَةَ عَنْهُ<sup>(١)</sup>) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ شَيْئًا كَثِيرًا فِي التَّرَاجِمِ  
وغيرها). اهـ.

\* وَقَدْ اسْتَفَادَ مِنْ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ: الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، فَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
صَالِحٍ كَثِيرًا مِنْهَا، وَرَوَاهَا عَنْهُ ابْنُهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ».  
وَهُنَاكَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: اسْتَفَادُوا مِنْ هَذِهِ: «الصَّحِيفَةُ»، فَنَقَلُوا مِنْهَا.

\* وَإِنْ تَفَاوَتَ حَظُّهُمْ فِي هَذَا النِّقْلِ بَيْنَ مُقَلِّ وَمُكْتَبِرٍ؛ مِنْهُمْ: الْإِمَامُ ابْنُ النَّحَّاسِ  
فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (ج ١ ص ٥ و ١٣ و ١٦ و ١٩)، وَفِي «الْقَطْعِ وَالْإِتْتِنَافِ»  
(ص ٩٠ و ٩٥ و ١٩٩)، وَالْإِمَامُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ص ٣١١ و ٣٤٣)  
و (٣٥٥)، وَالْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٢ ص ١٨٦)، وَالْإِمَامُ الْبَلَاذُرِيُّ فِي

(١) يَعْنِي: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ.



«أنساب الأشراف» (ج ١ ص ١٢٧ و ١٧٧)، والإمام الأجرى في «الشريعة» (ص ٦ و ١٠٢ و ٤٤٩)، وغيرهم من علماء التفسير.

قُلْتُ: فَسْتَطِيعُ أَنْ نَسْتَخْلِصَ مِنْ هَذَا كُلُّهُ: أَنَّ تَفْسِيرَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، الَّذِي رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ: هُوَ مِنَ التَّفَاسِيرِ الْقَدِيمَةِ الْمُدَوَّنَةِ لِجَامِعِ آيَاتِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ مُرْتَّبٌ عَلَى وَفْقِ تَرْتِيبِ الْمُصْحَفِ، وَهُوَ كِتَابٌ صَحِيحٌ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمَأْثُورِ.<sup>(١)</sup>

\* لِذَلِكَ لَا يُمْنَعُ مِنْ قَبُولِ هَذَا التَّفْسِيرِ وَنَقْلِهِ، وَالِاحْتِجَاجِ بِهِ فِي الدِّينِ.

قَالَ الْإِمَامُ السُّيُوطِيُّ رحمته فِي «الْإِتْقَانِ» (ج ١ ص ١٥١): (وَأَوْلَى مَا يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ مَا ثَبَتَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَصْحَابِهِ الْأَخْذِينَ عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ وَرَدَ عَنْهُمْ مَا يَسْتَوْعِبُ تَفْسِيرَ غَرِيبِ الْقُرْآنِ بِالْأَسَانِيدِ الثَّابِتَةِ الصَّحِيحَةِ.

\* وَهَا أَنَا أَسْوَاقُ هُنَا مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ خَاصَّةً؛ فَإِنَّهَا مِنْ أَصْحَابِ الطَّرْقِ عَنْهُ وَعَلَيْهَا اعْتَمَدَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مُرْتَّبًا عَلَى السُّورِ). اهـ

فِرْوَايَةُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، هِيَ مِنْ أَجْوَدِ الطَّرْقِ، وَأَصَحُّهَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهِيَ صَحِيفَةٌ صَحِيحَةٌ.

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّحْبِيرُ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ص ٣٣٢)، وَ«الدُّعَاءُ» لِلطَّبْرَانِيِّ (ج ٢ ص ١٢٦٣)، وَج ٣ ص ١٤٩٧)، وَ«التَّوْبِيخُ وَالتَّنْبِيهُ» لِأَبِي الشَّيْخِ (ص ٨٢ و ١٠٧)، وَ«تَارِيخُ جُرْجَانَ» لِلْسَّهْمِيِّ (ص ٤٦٧)، وَ«المُكْتَفَى» لِلدَّانِيِّ (ص ٤٠٦ و ٤٠٧).

قُلْتُ: فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ، وَيَصْنَعُ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ شَاءَ زَادَ فِيهَا، وَإِنْ شَاءَ نَقَصَ مِنْهَا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الْحَجُّ: ١٨].  
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البَقَرَةُ: ٢٥٣].  
تَنْبِيْهُ:

وَلَمْ يُثْبِتْ أَثَرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ: (أَنَّ اللَّهَ يَمْحُو مَا يَشَاءُ إِلَّا الْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ، وَالشَّقَاءَ وَالسَّعَادَةَ).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (٢٠٤٥٩)، وَ(٢٠٤٦٠)، وَ(٢٠٤٦١)، وَ(٢٠٤٦٢)، وَ(٢٠٤٦٣)، وَ(٢٠٤٦٤)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٣٣٨)، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ص ١٥٥).

وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى وَهُوَ سَيءُ الْحِفْظِ.<sup>(١)</sup>  
٤) وَعَنْ عِكْرِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرَّعْدُ: ٣٩]؛ قَالَ: (الْكِتَابُ: كِتَابَانِ؛ كِتَابٌ يَمْحُو اللَّهُ مِنْهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ، وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (وَعِنْدَهُ الْأَصْلُ أُمُّ الْكِتَابِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٢٨٠).

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٨٥٠) مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ، عَنْ عِكْرِمَةَ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (ج ٨ ص ٤٧٧).

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٨٥٠)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٣٣٨) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (الْكِتَابُ كِتَابَانِ: يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ، وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٨٥٦): (وَأَوْلَى الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ، قَوْلُ مَنْ قَالَ: وَعِنْدَهُ أَصْلُ الْكِتَابِ وَجُمْلَتِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى ذِكْرُهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَمْحُو مَا يَشَاءُ، وَيُثَبِّتُ مَا يَشَاءُ، ثُمَّ عَقَّبَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ» [الرَّعْدُ: ٣٩]؛ فَكَانَ بَيِّنًا أَنَّ مَعْنَاهُ: وَعِنْدَهُ أَصْلُ الْمُثَبَّتِ مِنْهُ، وَالْمَمْحُورِ، وَجُمْلَتُهُ فِي كِتَابٍ لَدَيْهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٨ ص ١٦٥): (وَمَعْنَى هَذِهِ

الْأَقْوَالِ: أَنَّ الْأَقْدَارَ يَنْسَخُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنْهَا، وَيُثَبِّتُ مِنْهَا مَا يَشَاءُ). اهـ

قُلْتُ: يُعْلِمُهُمْ بِذَلِكَ أَنَّ لِقَضَائِهِ فِيهِمْ أَجَلًا مُثَبَّتًا فِي كِتَابٍ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى

النَّقْصَ فِي أَجَلِهِمْ بِسَبَبِ فَسَادِهِمْ، وَحَانَ هَلَاكُهُمْ، أَوْ هَلَاكَ أَمْوَالِهِمْ، قَضَى اللَّهُ ذَلِكَ فِيهِمْ، فَانْقَطَعُوا، وَانْقَطَعَ رِزْقُهُمْ؛ فَذَلِكَ مَحْوُهُ أَيْضًا.

قُلْتُ: وَيُثَبَّتُ مَا شَاءَ مِمَّنْ بَقِيَ أَجَلُهُ وَرِزْقُهُ وَأَكَلُهُ، فَيَتْرُكُهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَلَا يَمْحُوهُ فِي كِتَابِ إِلَى أَجَلٍ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ \* يَمْحُوهُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرَّعْدُ: ٣٨ و ٣٩].

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾؛ أَي: لِكُلِّ مُدَّةٍ كِتَابٌ كُتِبَتْ فِيهِ الْمُدَّةُ الْمُحَدَّدَةُ، فَلِكُلِّ وَقْتٍ مُحَدَّدٍ يُعْطِي اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، أَوْ يَمْنَعُ، كِتَابٌ كُتِبَ فِيهِ ذَلِكَ الْأَجَلُ وَعَيْنٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ الْمُفَسِّرِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُحَرَّرِ الْوَجِيزِ» (ج ١٠ ص ٤٩): (وَالَّذِي يَتَخَلَّصُ مِنْ مُشْكِلِهَا: أَنْ نَعْتَقِدَ أَنَّ الْأَشْيَاءَ الَّتِي قَدَّرَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَزْلِ، وَعَلِمَهَا بِحَالٍ مَا لَا يَصِحُّ فِيهَا مَحْوٌ، وَلَا تَبْدِيلٌ، وَهِيَ الَّتِي كُتِبَتْ فِي أُمَّ الْكِتَابِ، وَسَبَقَ بِهَا الْقَضَاءُ).

\* وَأَمَّا الْأَشْيَاءُ الَّتِي قَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يُبَدَّلُ فِيهَا، وَيُنْقَلُ، كَعَفْوِ الذُّنُوبِ بَعْدَ تَقْرِيرِهَا، وَكَنْسَخِ آيَةٍ بَعْدَ تِلَاوَتِهَا، وَاسْتِفْرَارِ حُكْمِهَا، فَفِيهَا يَقَعُ الْمَحْوُ، وَالتَّشْيِيتُ فِيمَا يُقَيِّدُهُ الْحَفْظَةُ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

\* وَأَمَّا إِذَا رُدَّ الْأَمْرُ لِلْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ فَقَدْ مَحَا اللَّهُ مَا مَحَا وَثَبَّتَ مَا ثَبَّتَ.

\* وَجَاءَتِ الْعِبَارَةُ مُسْتَقْلَلَةً بِمَجِيءِ الْحَوَادِثِ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ فِيمَا يُسْتَأْنَفُ مِنَ الزَّمَانِ؛ فَيَنْتَظِرُ الْبَشَرُ مَا يَمْحُو، أَوْ مَا يُثَبَّتُ، وَبِحَسَبِ ذَلِكَ خَوْفُهُمْ، وَرَجَاؤُهُمْ، وَدُعَاؤُهُمْ). اهـ

قُلْتُ: فَالْمَحْوُ وَالْإِثْبَاتُ، هَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى مَحْوَهُ، أَوْ إِثْبَاتَهُ مِنْ رِزْقٍ، وَأَجَلٍ، وَسَعَادَةٍ، وَشَقَاوَةٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا يُخَصَّصُ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ؛ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ.

وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ الْمُنَسَّرِ رحمته الله فِي «الْمُحَرَّرِ الْوَجِيزِ» (ج ١٠ ص ٤٩): (وَهَذَا التَّخْصِيسُ فِي الْأَجَالِ أَوْ غَيْرِهَا لَا مَعْنَى لَهُ).

\* وَإِنَّمَا يَحْسُنُ مِنَ الْأَقْوَالِ هُنَا مَا كَانَ عَامًّا فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، فَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْآيَةِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُغَيِّرُ الْأُمُورَ عَلَى أَحْوَالِهَا، أَعْنِي: مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُغَيِّرَ - عَلَى مَا قَدَّمَناهُ-؛ فَيَمْحُوهُ مِنْ تِلْكَ الْحَالَةِ، وَيُثْبِتُهُ فِي الَّتِي نَقَلَهُ إِلَيْهَا). اهـ

وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ الْمُنَسَّرِ رحمته الله فِي «الْمُحَرَّرِ الْوَجِيزِ» (ج ١٠ ص ٥٠): (وَقَالَتْ فِرْقَةٌ مَعْنَاهُ: يَمْحُو كُلُّ مَا يَشَاءُ، وَيُثْبِتُ كُلُّ مَا أَرَادَ). اهـ  
وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَهَذَا الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ<sup>(١)</sup>.

(١) وَانظُرْ: «جَامِعَ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١٦ ص ٣٩ و ٤٠)، وَ«الْجَامِعَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٩ ص ٣٢٧)، وَ«الدُّرَّ الْمَشْهُورَ» لِلسُّيُوطِيِّ (ج ٨ ص ٤٦٨)، وَ«الْقَضَاءَ وَالْقَدَرَ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ص ٢١٤)، وَ«فَتْحَ الْبَارِيِّ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٣ ص ٥٢٣)، وَ«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ (ج ٢ ص ٣٣٨)، وَ«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٨ ص ١٦٥)، وَ«الْمُحَرَّرَ الْوَجِيزَ» لِابْنِ عَطِيَّةَ (ج ٥ ص ٣١٢)، وَ«مَعَالِمَ التَّنْزِيلِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ٤ ص ٣٢٤).

قَالَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ رحمته فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٨٥٠): (وَقَالَ آخَرُونَ: مَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ يَمْحُو مَا يَشَاءُ، وَيُثْبِتُ مِنْ كِتَابٍ سِوَى أُمَّ الْكِتَابِ الَّذِي لَا يُغَيِّرُ مِنْهُ شَيْئًا). اهـ

وَقَالَ الْوَاحِدِيُّ الْمُفَسِّرُ رحمته فِي «الْوَسِيطِ» (ج ٣ ص ١٩): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [الرَّعْدُ: ٣٩]، ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ هَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ شَيْءٍ، كَمَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ يَمْحُو مِنَ الرَّزْقِ وَيَزِيدُ فِيهِ، وَمِنَ الْأَجَلِ، وَيَمْحُو السَّعَادَةَ وَالشَّقَاوَةَ، وَهُوَ مَذْهَبُ <sup>(١)</sup> عَمْرٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي وَائِلٍ، وَقَتَادَةَ، وَالضَّحَّاكَ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، قَالُوا: أُمَّ الْكِتَابِ عِنْدَ اللَّهِ، يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنْهُ وَيُثْبِتُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ رحمته فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٨٥٠): (وَقَالَ آخَرُونَ:

بَلْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَمْحُو كُلَّ مَا يَشَاءُ، وَيُثْبِتُ كُلَّ مَا أَرَادَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ رحمته فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٤ ص ٣٢٤): (قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾، يَقُولُ: لِكُلِّ أَمْرٍ قَضَاهُ اللَّهُ كِتَابٌ قَدْ كَتَبَهُ فِيهِ، وَوَقْتُ يَقَعُ فِيهِ،

وَقِيلَ: لِكُلِّ أَجَلٍ أَجَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى كِتَابٌ أُثْبِتَ فِيهِ). اهـ

قُلْتُ: فَيَمْحُو اللَّهُ تَعَالَى مَا يَشَاءُ، وَيُثْبِتُ مَا يَشَاءُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ﴾ [الرَّعْدُ: ٤١].

قُلْتُ: لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا نَاقِضَ لِحُكْمِهِ <sup>(٢)</sup>.

(١) بَلْ هُوَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، كَمَا بَيَّنَّتْ ذَلِكَ.

(٢) انظر: «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ٤ ص ٣٢٨).

وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ الْمُفَسِّرِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُحَرَّرِ الْوَجِيزِ» (ج ١٠ ص ٥١): (وَأَصُوبٌ مَا يُفَسَّرُ بِهِ: «أُمَّ الْكِتَابِ»؛ أَنَّهُ كِتَابُ الْأُمُورِ الْمَجْزُومَةِ الَّتِي قَدْ سَبَقَ الْقَضَاءُ فِيهَا بِمَا هُوَ كَائِنٌ، وَسَبَقَ أَلَّا تُبَدَّلَ، وَيَبْقَى الْمَحْوُ، وَالتَّشْيِيتُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي سَبَقَ فِي الْقَضَاءِ أَنْ تُبَدَّلَ، وَتُمَحَى وَتُثَبَّتَ). اهـ

وَقَالَ مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٣٨٣)؛ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «وَعِنْدَهُ أُمَّ الْكِتَابِ» [الرَّعْدُ: ٣٩]: (يَعْنِي: أَصْلَ الْكِتَابِ، يَقُولُ: النَّاسِخُ مِنَ الْكِتَابِ، وَالْمَنْسُوخُ: فَهُوَ فِي أُمَّ الْكِتَابِ، يَعْنِي بِأُمَّ الْكِتَابِ: وَهُوَ اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ). اهـ

٥) وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (إِنَّ الْحَدَرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدْرِ، وَإِنَّ الدُّعَاءَ يَدْفَعُ الْقَدَرَ، وَهُوَ إِذَا دَفَعَ الْقَدَرَ فَهُوَ مِنَ الْقَدْرِ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٢٥٣)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٢١٣) مِنْ طَرِيقِ شُجَاعِ بْنِ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَمْرُو بْنُ الْجَوْنِ الدَّالَانِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

٦) وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (لَا يَنْفَعُ الْحَدْرُ مِنَ الْقَدْرِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَمْحُو بِالْدُّعَاءِ مَا شَاءَ مِنَ الْقَدْرِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٢٥٤)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٢ ص ٦٢)، وَالْفَرِيَابِيُّ فِي «الْقَدْرِ» (٣٠٧)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ١٩٦) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ سُلَيْمَانَ الرَّازِيِّ عَنْ حَنْظَلَةَ عَنْ طَاوُسَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ، وَوَافَقَهُ الدَّهَبِيُّ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «اتِّحَافِ الْمَهْرَةِ» (٧٨٤٩).

قُلْتُ: مَحْوُ اللَّهِ تَعَالَى بِالِدُّعَاءِ مَا شَاءَ مِنَ الْقَدْرِ.

وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ الْقَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (كَانَ أَصْحَابُنَا<sup>(١)</sup> يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ

وَجَلَّ يَمْحُو بِالِدُّعَاءِ مَا يَشَاءُ مِنَ الْقَدْرِ).

أَثْرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٦٨٩) مِنْ طَرِيقِ حَجَّاجِ بْنِ

مِنْهَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(٧) وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾

[الرَّعْدُ: ٣٩]، يَقُولُ: (يُبَدِّلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَيَسْخُطُهُ، وَيُنْبِتُ)، يَقُولُ: وَيُنْبِتُ

(١) وَهُمْ: أئِمَّةُ السَّلَفِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ.



مَا يَشَاءُ، وَلَا يُبَدِّلُهُ: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾، يَقُولُ: جُمْلَةٌ ذَلِكَ عِنْدَهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ  
النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، وَمَا يُبَدِّلُ، وَمَا يُثْبِتُ كُلُّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ.

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٢٦٠)، وَفِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ج ٢  
ص ٤٤٤)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١٣ ص ١١٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ  
عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٥٢٠)، وَالسُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ  
الْمَثُورِ» (ج ٨ ص ٨٣).

٨) وَعَنْ قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرَّعْدُ:  
٣٩]، هِيَ: مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِئُهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾  
[البقرة: ١٠٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾؛ أَيُّ: جُمْلَةُ الْكِتَابِ وَأَصْلُهُ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٨٥٣ و ٨٥٦) مِنْ طَرِيقِ بَشِيرٍ قَالَ:  
حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَثُورِ» (ج ٨ ص ٤٧٦)

٩) وَعَنْ قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرَّعْدُ:  
٣٩]، قَالَ: مَا يَشَاءُ، وَهُوَ الْحَكِيمُ، وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ وَأَصْلُهُ).

## أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٨٥٣ و ٨٥٦) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُورٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: فَيَكُونُ الْمَحْوُ وَالْإِثْبَاتُ يَرْجِعَانِ إِلَى عَمَلِ الْعَبْدِ. فَهَذَا أَصَحُّ مَا قِيلَ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ، وَأَجْرَاهُ عَلَى الْأُصُولِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا نُنسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البَقَرَةُ: ١٠٦]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البَقَرَةُ: ٢٢١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الزُّمَرُ: ٢٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ١٠١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَذَٰلِكَ نَفْعَلُ بِالْمُجْرِمِينَ﴾ [الْمُرْسَلَاتُ: ١٨]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هُودٌ: ١٠٥]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٣٠]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ \* يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ [الْقَمَرُ: ٤٧ و ٤٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشُّورَى: ٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الشُّعْرَاءُ: ٢٠٠].  
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾  
 [الأَعْرَافُ: ١٨٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اتْرِيدُونَ أَنْ تَهْتَدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾ [النِّسَاءُ: ٨٨].  
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا﴾ [مُحَمَّدٌ: ٢٤].  
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سِجِّينٍ﴾ [المُطَفِّفِينَ: ٧].  
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِيٍّ﴾ [المُطَفِّفِينَ: ١٨].  
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سَبَأٌ: ٥٤].  
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى \* وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى \* فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى \*  
 وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى \* وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى \* فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى [اللَّيْلِ: ٥-١٠].  
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ﴾ [الزُّخْرُفُ: ٤].  
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ  
 مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحَدِيدُ: ٢٢].

١٠) وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ مَهْجَانَ، مِنْ أَهْلِ الشَّامِ مِنْ أَهْلِ إِبِلِيَاءَ، وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ  
 أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ ذِكْرِهِ، قَالَ: (لَمَّا دَخَلَ عُمَرُ ﷺ الشَّامَ، حَمَدَ اللَّهُ  
 وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَوَعَّظَ وَذَكَرَ، وَأَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
 قَامَ فِينَا خَطِيبًا كَقِيَامِي فِيكُمْ فَأَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَصِلَةِ الرَّحِمِ وَصَلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ وَقَالَ:  
 عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ؛ فَإِنَّ يَدَ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الْإِثْنَيْنِ  
 أَبْعَدُ، لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِأَمْرَةٍ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثُهُمَا، وَمَنْ سَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ، وَسَرَتْهُ حَسَنَتُهُ

فَهُوَ أَمَارَةٌ الْمُسْلِمِ الْمُؤْمِنِ، وَأَمَارَةٌ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا تَسْوَةٌ لَهُ سَيِّئَةٌ وَلَا تَسْرُهُ حَسَنَةٌ، إِنَّ عَمَلَ خَيْرًا لَمْ يَرْجُ مِنْ اللَّهِ فِي ذَلِكَ ثَوَابًا، وَإِنْ عَمَلَ شَرًّا لَمْ يَخَفْ مِنَ اللَّهِ فِي ذَلِكَ الشَّرِّ عُقُوبَةً، وَأَجْمَلُوا فِي طَلَبِ الدُّنْيَا فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ تَكْفَلَ بِأَرْزَاقِكُمْ، وَكُلُّ مُيَسَّرٍ لَهُ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ عَامِلًا، اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ عَلَى أَعْمَالِكُمْ؛ فَإِنَّهُ يَمْحُو مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ).  
حَدِيثٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١٣ ص ٤٢٦)، وَفِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٢٣٢)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشَقَ» (ج ٢٠ ص ١٠٢ و ١٠٣) مِنْ طَرِيقِ عَبَّاسِ الدُّورِيِّ، حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الْعَمِيَاءِ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ مِهْجَانَ الشَّامِيِّ - وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ الصَّحَابَةَ - قَالَ: فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هَذِهِ خُطْبَةُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَلَى أَهْلِ الشَّامِ، أَثَرَهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشُورِ» (ج ٨ ص ٤٧٢).

(١١) وَعَنْ أَبِي عُمَرَ النَّهْدِيِّ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ: اللَّهُمَّ، إِنْ كُنْتَ كَتَبْتَ عَلَيَّ شِقْوَةً، أَوْ ذَنْبًا فَاْمُحْهُ؛ فَإِنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثَبِّتُ، وَعِنْدَكَ أُمُّ الْكِتَابِ، فَاجْعَلْهُ سَعَادَةً وَمَغْفِرَةً).

وَفِي رِوَايَةٍ: (اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ كَتَبْتَنِي فِي أَهْلِ السَّعَادَةِ فَأَثْبِتْنِي فِيهَا، وَإِنْ كُنْتُ كَتَبْتَ عَلَيَّ الذَّنْبَ وَالشَّقْوَةَ فَاْمَحْنِي وَأَثْبِتْنِي فِي أَهْلِ السَّعَادَةِ؛ فَإِنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثْبِتُ، وَعِنْدَكَ أُمُّ الْكِتَابِ)

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٨٥١)، وَابْنُ بَطَّةٍ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٦١٤)، وَ(ج ٢ ص ١٩٧)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» تَعْلِيْقًا (ج ٤ ص ٣٢٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» مُعَلَّقًا (ص ٢١٦) مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَهَشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، وَسُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، وَقُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي حَكِيمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَثْمَانَ النَّهْدِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، وَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، مِنْ أَجْلِ أَبِي حَكِيمَةَ عِصْمَةَ الْعَبْدِيِّ مَحِلَّهُ الصَّدُقُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٢١٧).

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَثُورِ» (ج ٨ ص ٣٨)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ

الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ٣٩٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (ص ٢١٦): (هَكَذَا رَوَاهُ حَمَادُ

بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي حَكِيمَةَ وَسَمِعْنَاهُ. وَرَوَاهُ هَشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ أَبِي حَكِيمَةَ مُخْتَصِرًا، وَقَالَ: «فَإِنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثْبِتُ وَعِنْدَكَ أُمُّ الْكِتَابِ»). اهـ

قُلْتُ: وَمَعْنَاهُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ كَتَبْتَنِي أَعْمَلُ عَمَلِ الْأَشْقِيَاءِ، فَاْمَحْ ذَلِكَ عَنِّي

بِإِثْبَاتِ عَمَلِ السُّعْدَاءِ، وَاجْعَلْ خَاتِمَةَ أَمْرِي سَعِيدًا مُوَفَّقًا لِلْخَيْرِ، فَإِنَّكَ قُلْتَ فِي

كِتَابِكَ: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾؛ أَي: مِنْ عَمَلِ الْأَشْقِيَاءِ، وَ﴿يُثِبْتُ﴾؛ أَي: مِنْ عَمَلِ السُّعْدَاءِ، فَيَبْدُلُ مَا يَشَاءُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته الله فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (ص ٢١٦): (فَمَعْنَاهُ يَرْجِعُ إِلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ مَحْوِ الْعَمَلِ وَالْحَالِ، وَتَقْدِيرُ قَوْلِهِ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ كَتَبْتَنِي أَعْمَلَ عَمَلِ الْأَشْقِيَاءِ، وَحَالِي حَالِ الْفُقَرَاءِ بُرْهَةً مِنْ دَهْرِي فَاْمُحْ ذَلِكَ عَنِّي بِإِثْبَاتِ عَمَلِ السُّعْدَاءِ، وَحَالِ الْأَغْنِيَاءِ، وَاجْعَلْ خَاتِمَةَ أَمْرِي سَعِيدًا مُوَفَّقًا لِلْخَيْرِ، فَإِنَّكَ قُلْتَ فِي كِتَابِكَ: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾؛ أَي: مِنْ عَمَلِ الْأَشْقِيَاءِ، وَ﴿يُثِبْتُ﴾؛ أَي: مِنْ عَمَلِ السُّعْدَاءِ، وَيَبْدُلُ مَا يَشَاءُ مِنْ حَالِ الْفَقْرِ، وَيُثِبْتُ مَا يَشَاءُ مِنْ حَالِ الْغِنَى، ثُمَّ الْمَحْوُ وَالْإِثْبَاتُ جَمِيعًا مَسْطُورَانِ فِي أُمَّ الْكِتَابِ). اهـ

(١٢) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ كَتَبْتَنِي فِي أَهْلِ الشَّقَاءِ فَاْمُحْنِي، وَآثِبْتَنِي فِي أَهْلِ السَّعَادَةِ، فَإِنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثِبْتُ، وَعِنْدَكَ أُمَّ الْكِتَابِ).

أَثَرٌ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٨٥١)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٨٨٤٧) مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمِنْهَالِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ فِي الشَّوَاهِدِ وَالْمُتَابَعَاتِ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدُّرِّ الْمَنْثُورِ» (ج ٨ ص ٤٧٥)، وَالهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١٠ ص ١٨٥).

وَتَابِعَ: أَبَا قِلَابَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٨٥٢) مِنْ طَرِيقِ شَرِيكِ، عَنْ هِلَالِ

بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

وَتَابَعَهُ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: (إِنْ كَتَبْتَنِي

عِنْدَكَ فِي أُمَّ الْكِتَابِ شَقِيًّا، فَاْمُحْ عَنِّي اسْمَ الشَّقَاءِ، وَأَثْبِتْنِي عِنْدَكَ سَعِيدًا مُوَفَّقًا لِلْخَيْرِ،

فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي كِتَابِكَ ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩].

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١٠ ص ٣٣١ و ٣٣٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي

مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ رحمته الله فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٤ ص ٣٢٤): (وَعَنْ عُمَرَ،

وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُمَا قَالَا: يَمْحُو السَّعَادَةَ وَالشَّقَاوَةَ أَيْضًا، وَيَمْحُو

الرِّزْقَ وَالْأَجَلَ، وَيُثْبِتُ مَا يَشَاءُ). اهـ

(١٣) وَعَنْ شَقِيقِ أَبِي وَائِلٍ رحمته الله، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ كَتَبْتَنَا أَشْقِيَاءَ،

فَاْمُحْنَا وَاكْتُبْنَا سُعْدَاءَ، وَإِنْ كُنْتَ كَتَبْتَنَا سُعْدَاءَ فَاثْبِتْنَا، فَإِنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثْبِتُ،

وَعِنْدَكَ أُمُّ الْكِتَابِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (كَانَ مِمَّا يُكْثِرُ أَنْ يَدْعُوَ بِهِؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ: اللَّهُمَّ إِنْ

كُنْتَ كَتَبْتَنَا أَشْقِيَاءَ فَاْمُحْنَا وَاكْتُبْنَا سُعْدَاءَ، وَإِنْ كُنْتَ كَتَبْتَنَا سُعْدَاءَ فَاثْبِتْنَا، فَإِنَّكَ تَمْحُو

مَا تَشَاءُ وَتُثْبِتُ وَعِنْدَكَ أُمُّ الْكِتَابِ).

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٨٥٠ و ٨٥١) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ، وَعَثَّامٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ شَقِيقِ بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَثَارُ عَنِ السَّلَفِ تُعْرَبُ عَنْ مَجَالِ تَغْيِيرِ الْمَصِيرِ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَالطَّالِحَةِ، وَمِنْهَا: الدُّعَاءُ وَالسُّؤَالُ.

\* وَأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ تَقْدِيرٍ حَتْمِيًّا لَا يُعْيَرُ، وَلَا يُبَدَّلُ، وَأَنَّهُ لِلَّهِ تَعَالَى لَوْحَانِ: لَوْحُ الْمَحْوِ، وَالْإِثْبَاتِ، وَلَوْحُ: أَمِّ الْكِتَابِ، وَالَّذِي لَا يَتَطَرَّقُ التَّغْيِيرُ إِلَيْهِ هُوَ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٥ ص ٣٢٩): (فَتَكُونُ الْآيَةُ عَامَّةً فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ). اهـ  
قُلْتُ: فَيَجِبُ أَنْ يُتَوَقَّفَ عِنْدَ هَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِالتَّوْقِيفِ.  
فَالْآيَةُ عَامَّةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَمْحُو مِنَ الرِّزْقِ وَيَزِيدُ فِيهِ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْأَجْلِ، وَالسَّعَادَةِ، وَالشَّقَاوَةِ، وَالْإِيمَانِ، وَالْكَفْرِ.<sup>(٢)</sup>

(١) قُلْتُ: وَمَنْ نَعَى ذَلِكَ فَقَدْ قَالَ بِالرَّأْيِ وَالْاجْتِهَادِ، وَلَمْ يُؤَخِّدْ تَوْقِيفًا.

(٢) وَأَنْظُرْ: «تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِلْمَرَاغِيِّ (ج ٥ ص ١٥٥ و ١٥٦)، و«رُوحَ الْمَعَانِي» لِلْأَلُوسِيِّ (ج ١٣ ص ١١١)، و«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٢ ص ٥٢٠)، و«التَّفْسِيرَ الْكَبِيرَ» لِلرَّازِيِّ (ج ١٠ ص ٦٤ و ٦٥)، و«جَامِعَ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١٣ ص ١١٢)، و«الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ١٥ ص ٣٢٩).



قَالَ الْعَلَّامَةُ صِدِّيقُ حَسَنُ خَانُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَيَانِ» (ج ٥ ص ١٧١): (وَوَظَاهِرُ  
النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْعُمُومُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِمَّا فِي الْكِتَابِ، فَيَمْحُو مَا يَشَاءُ مَحْوَهُ مِنْ شَقَاوَةٍ،  
أَوْ سَعَادَةٍ، أَوْ رِزْقٍ، أَوْ عُمُرٍ، أَوْ خَيْرٍ، أَوْ شَرٍّ، وَيُبَدِّلُ هَذَا بِهَذَا، وَيَجْعَلُ هَذَا مَكَانَ هَذَا؛  
لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْقَاسِمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَحَاسِنِ التَّأْوِيلِ» (ج ٩ ص ٣٧٢): (تَمَسَّكَ  
جَمَاعَةٌ بِظَاهِرِ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرَّعْدُ: ٣٩]، فَقَالُوا: إِنَّهَا  
عَامَّةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ كَمَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، قَالُوا: يَمْحُو اللهُ مِنَ الرِّزْقِ وَيَزِيدُ فِيهِ؛  
وَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْأَجْلِ، وَالسَّعَادَةِ، وَالشَّقَاوَةِ، وَالْإِيمَانِ، وَالْكَفْرِ). اهـ

قُلْتُ: فَإِذَا أَرَدْتَ أَخِي الْمُسْلِمَ أَنْ يَمْحُوَ اللهُ تَعَالَى سَيِّئَاتِكَ، وَيَجْعَلَهَا حَسَنَاتٍ،  
فَعَلَيْكَ بِالذِّعَاءِ الصَّحِيحِ، وَالْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، فَاسْعَ فِي الْعَمَلِ وَالتَّطْبِيقِ.  
فَقُلْ: إِنْ كُنْتَ كَتَبْتَنِي فِي أُمَّ الْكِتَابِ شَقِيًّا، فَاْمُحْ عَنِّي اسْمَ الشَّقَاءِ، وَأَثْبِتْنِي عِنْدَكَ  
سَعِيدًا، وَإِنْ كُنْتَ كَتَبْتَنِي عِنْدَكَ فِي أُمَّ الْكِتَابِ مَحْرُومًا مُقْتَرًا عَلَيَّ رِزْقِي فَاْمُحْ  
حِرْمَانِي، وَيَسِّرْ رِزْقِي، وَأَثْبِتْنِي عِنْدَكَ سَعِيدًا مُوَفَّقًا لِلْخَيْرِ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي كِتَابِكَ الَّذِي  
أَنْزَلْتَ: ﴿يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرَّعْدُ: ٣٩].

وَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ كَتَبْتَنِي فِي السُّعْدَاءِ، فَأَثْبِتْنِي فِي السُّعْدَاءِ، وَإِنْ كُنْتَ كَتَبْتَنِي  
فِي الْأَشْقِيَاءِ، فَاْمُحْنِي مِنَ الْأَشْقِيَاءِ، وَأَثْبِتْنِي فِي السُّعْدَاءِ، فَإِنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثَبِّتُ،  
وَعِنْدَكَ أُمُّ الْكِتَابِ.

وَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ كَتَبْتَ عَلَيَّ شِقْوَةً، أَوْ ذَنْبًا فَاْمُحْهُ، فَإِنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ  
وَتُثَبِّتُ وَعِنْدَكَ أُمُّ الْكِتَابِ، فَاجْعَلْهُ سَعَادَةً وَمَغْفِرَةً.

فَادُعُ اللَّهِ تَعَالَى، وَقِيلَ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ اسْمِي فِي السُّعْدَاءِ فَاثْبُتْهُ فِيهِمْ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَشْقِيَاءِ فامْحُ مِنْهُمْ، واجْعَلْهُ فِي السُّعْدَاءِ.  
 حَتَّى كَانَ مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَمَا سُئِلَ عَنْ هَذَا الدُّعَاءِ ابْتِدَاءً، قَالَ:  
 (حَسَنٌ).<sup>(١)</sup>

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطَّلَاقُ: ٢].  
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطَّلَاقُ: ٣].  
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾  
 [الحِجْرُ: ٢١].

قُلْتُ: فَمَعَانِي الْمَحْوِ، وَالْإِثْبَاتِ الْمَذْكُورَةُ فِي الْآيَةِ هِيَ: أَنَّهُ عَامٌّ فِي كُلِّ مَا أَرَادَ اللَّهُ مَحْوَهُ، أَوْ إِثْبَاتَهُ: مِنْ رِزْقٍ وَأَجَلٍ، وَسَعَادَةٍ وَشَقَاوَةٍ، وَيَمْحُو الْمَنْسُوخَ، وَيُثْبِتُ النَّاسِخَ، وَيَغْفِرُ مَا يَشَاءُ مِنْ ذُنُوبِ عِبَادِهِ، وَيَتْرُكُ مَا يَشَاءُ فَلَا يَغْفِرُهُ، وَيَمْحُو مَا يَشَاءُ بِالتَّوْبَةِ، وَيُثْبِتُ مَكَانَهَا حَسَنَاتٍ، وَيَهْلِكُ مَا يَشَاءُ مِنَ الْخَلْقِ، وَالْأَمْوَالِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَهَذَا الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ<sup>(٢)</sup>، وَالتَّابِعُونَ<sup>(٣)</sup>.

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٢٥٨)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٢٥ ص ٦٥).  
 وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٥١٩).

(٢) مِنْهُمْ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٣) مِنْهُمْ: عِكْرِمَةُ، وَأَبُو وَائِلٍ، وَقَتَادَةُ.

وَحَالَفَ فِي ذَلِكَ مُجَاهِدٌ بْنُ جَبْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ<sup>(١)</sup>؛ فَقَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:  
 ﴿بِمَحْوِ اللَّهِ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرَّعْدُ: ٣٩]، قَالَ: (إِلَّا الْحَيَاةَ  
 وَالْمَوْتَ، وَالسَّعَادَةَ وَالشَّقَاوَةَ، فَإِنَّهُمَا لَا يَتَغَيَّرَانِ).<sup>(٢)</sup>

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٦ ص ٨٤٩) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ، وَمُعَاذِ بْنِ  
 عَفْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ بِهِ.  
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (ج ٨ ص ٤٧٤).  
 قُلْتُ: أَلَسْتُمْ قَوْمًا عَرَبًا، هَلْ تَكُونُ النَّسْخَةُ إِلَّا مِنْ كِتَابٍ.  
 قَالَ تَعَالَى: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾  
 [الْبَجَائِثُ: ٢٩].

قُلْتُ: وَالِدُعَاءُ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ، وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ، فَعَلَيْكُمْ عِبَادَ اللَّهِ بِالِدُعَاءِ؛ لِأَنَّهُ:

(١) لَا يَرُدُّ الْقَدَرَ إِلَّا الدُّعَاءُ.

(٢) وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا الْبِرَّ.

(٣) وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُحْرَمُ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ.<sup>(٣)</sup>

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٣٣].

(١) وَفِي رِوَايَةٍ: وَافَقَ فِيهَا الصَّحَابَةُ الْكِرَامَ، فَهِيَ الْحُجَّةُ عَنْ مُجَاهِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) فَهَذَا اجْتِهَادٌ مِنْ مُجَاهِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَا يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ مَعَ قَوْلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٣) وَأَنْظُرْ: «تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لابنِ كَثِيرٍ (ج ٨ ص ١٦٥).

(١٤) وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسْطَلَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ<sup>(١)</sup>)؛ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٩٨٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٩٨٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٢٥١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٣٢)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١٣ ص ١٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٤٧) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٠ ص ٤١٥)؛ بَابُ: مَنْ بُسِطَ لَهُ فِي الرِّزْقِ بِصَلَةِ الرَّحِمِ.

(١٥) وَعَنْ أُمِّ سُلَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، خَادِمُكَ أَنَسُ: ادْعُ اللَّهَ لَهُ، فَقَالَ: (اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ، وَوَلَدَهُ، وَبَارِكْ لَهُ فِيمَا أُعْطِيَتْهُ).<sup>(٢)</sup>

قَالَ أَنَسُ رضي الله عنه: (فَوَاللَّهِ إِنَّ مَالِي لَكَثِيرٌ، وَإِنَّ وَلَدِي، وَوَلَدَ وَلَدِي لَيَتَعَادُونَ عَلَيَّ نَحْوَ الْمِائَةِ الْيَوْمِ).

(١) قَوْلُهُ ﷺ: (يُنْسَأُ لَهُ فِي أَثَرِهِ)؛ مَعْنَاهُ: يُؤَخَّرُ لَهُ فِي أَجَلِهِ، يُقَالُ: نَسَأَ اللَّهُ فِي عُمُرِكَ: أَخَّرَ الْعُمُرَ، وَسُمِّيَ الْأَجَلَ أَثَرًا؛ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ الْعُمُرَ.

وَأَنْظَرُ: «فَتَحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٤٢٩)، وَ«الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٦ ص ١١٤)، وَ«الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ» لِلْفَيْرُوزِ أَبَادِيِّ (ص ٦٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٨٢)، وَ(٦٣٣٤)، وَ(٦٣٧٩)، وَ(٦٣٨٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٤٨٠).

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَزِيدُ فِي الْمَالِ، وَالْوَالِدِ بَعْدَمَا كَانَ هَذِهِ الْأَرْزَاقُ نَاقِصَةً فِي حَدِّ بَمَشِيئَتِهِ سُبْحَانَهُ.

\* فَأَبَدَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْأَرْزَاقَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، فَهَذِهِ بَمَشِيئَتِهِ، وَهَذِهِ بَمَشِيئَتِهِ: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرَّعْدُ: ٣٩].

(١٦) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٩٨٥) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ مَعْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: فَمَنْ سَرَّهُ أَنْ يُمَدَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي عُمُرِهِ، وَيُوسَّعَ لَهُ رِزْقُهُ، وَيُدْفَعَ عَنْهُ الشُّوْءُ؛ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ تَعَالَى، وَلْيَصِلْ رَحِمَهُ.<sup>(١)</sup>

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٣٨].

(١٧) وَعَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ رضي الله عنه لَمَّا طُعِنَ قَالَ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٣٨].

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٣٧٥)، وَعَبَدَ اللَّهُ بِنُ أَحْمَدَ فِي «السَّنَةِ»

(٨٩٢) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي الْمُعِيرَةِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

(١) وَأَنْظَرُ: «فَتَحَ الْبَارِي» لابن حجرٍ (ج ١٠ ص ٤١٦).

قُلْتُ: وَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْفِرَارِ مِنْ قَدْرِ اللَّهِ، أَوْ عَدَمِ الْإِيمَانِ بِالْقَدْرِ الَّذِي قَدَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، بَلْ هَذَا فِرَارٌ مِنْ قَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى قَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهَذَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، أَيُّ: فَهَذَا ثَبَتَهُ بِقَدْرِ، وَهَذَا مَحَاهُ بِقَدْرِ: ﴿كُلُّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [أَلْ عِمْرَانُ: ٧].

قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطَّلَاقُ: ٣].

(١٨) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْعٍ<sup>(١)</sup> لَقِيَهُ أُمَرَاءُ الْأَجْنَادِ - أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ - فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّامِ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ فِي اسْتِشَارَتِهِ إِيَّاهُمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَيْهِ، إِلَى أَنْ قَالَ: فَتَادَى عُمَرُ رضي الله عنه فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصَبِّحٌ<sup>(٢)</sup> عَلَى ظَهْرٍ<sup>(٣)</sup> فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ. فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ رضي الله عنه: أَفِرَارًا مِنْ قَدْرِ اللَّهِ؟ قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ! نَعَمْ نَفَرٌ مِنْ قَدْرِ اللَّهِ إِلَى قَدْرِ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ هَبَطَتْ وَادِيًا لَهُ عُدْوَتَانِ، إِحْدَاهُمَا خَصْبَةٌ، وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الْخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدْرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدْرِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رضي الله عنه - وَكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ - فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم

(١) سَرْعٌ: قَرْيَةٌ فِي طَرْفِ الشَّامِ مِمَّا يَلِي الْحِجَازَ؛ بِوَادِي تَبُوكَ.

(٢) أَيُّ: مُسَافِرٌ فِي الصَّبَاحِ رَاكِبًا.

(٣) أَيُّ: عَلَى ظَهْرِ الرَّاحِلَةِ رَاجِعًا إِلَى الْمَدِينَةِ.

وَأَنْظُرْ: «الْمَنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٤ ص ٢٠٨)، وَ«فَتْحُ الْبَارِيِّ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ١٨٩).

يَقُولُ: إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بَارِضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بَارِضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ. قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهُ عَمْرًا، ثُمَّ انْصَرَفَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٥٢٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٧٤٠)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ١٩٤)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣١٠٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٢٦٧) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

قُلْتُ: وَيَدْخُلُ فِي الْقَدْرِ الَّذِي يُمَحَى بِقَدْرِ، مَا فِي كُتُبِ الْمَلَائِكَةِ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ أَيْضًا الْمَحْوُ وَالْإِثْبَاتُ، وَهَذَا يُسَمَّى بِالْقَدْرِ الْمُعَلَّقِ، أَوِ الْمُقَيَّدِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَيْسِيرِ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ» (ج ٤ ص ١١٦):  
 «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، وَاللَّهُ لَا يَأْذَنُ فِيهَا إِلَّا فِي وَقْتِهَا الَّذِي قَدَرَهُ وَقَضَاهُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾، لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْهُ.  
 \* فَلَيْسَ اسْتِعْجَالُهُمْ بِالْآيَاتِ أَوْ بِالْعَذَابِ مُوجِبًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ يُقَدِّمُ مَا كَتَبَ أَنَّهُ يُؤَخِّرُ مَعَ أَنَّهُ تَعَالَى فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْفَتَاوَى» لابن تَيْمِيَّةَ (ج ٨ ص ٥١٧)، وَ«شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٦ ص ١١٤)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لابن حَجَرَ (ج ١٠ ص ٤٣٠)، وَ«تَأْوِيلَ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» لابن قُتَيْبَةَ (ص ١٩).  
 وَيُسَمَّى الْآخَرُ: «الْقَدْرُ الْمُثْبَتُ»، أَوِ الْمُطْلَقُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾؛ مِنْ الْأَقْدَارِ ﴿وَيُثَبِّتُ﴾؛ مَا يَشَاءُ مِنْهَا، وَهَذَا الْمَحْوُ وَالتَّغْيِيرُ فِي غَيْرِ مَا سَبَقَ بِهِ عِلْمُهُ، وَكُتِبَهُ قَلَمُهُ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَقَعُ فِيهِ تَبْدِيلٌ وَلَا تَغْيِيرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ، أَنْ يَقَعَ فِي عِلْمِهِ نَقْصٌ، أَوْ خَلَلٌ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾؛ أَيُّ: اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ الَّذِي تَرْجِعُ إِلَيْهِ سَائِرُ الْأَشْيَاءِ، فَهُوَ أَصْلُهَا، وَهِيَ فُرُوعٌ وَشُعَبٌ.

\* فَالتَّغْيِيرُ وَالتَّبْدِيلُ يَقَعُ فِي الْفُرُوعِ وَالشُّعَبِ، كَأَعْمَالِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ الَّتِي تَكْتُبُهَا الْمَلَائِكَةُ، وَيَجْعَلُ اللَّهُ لثُبُوتِهَا أَسْبَابًا، وَلِمَحْوِهَا أَسْبَابًا، لَا تَتَعَدَّى تِلْكَ الْأَسْبَابُ، مَا رُسِمَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ.

\* كَمَا جَعَلَ اللَّهُ الْبِرَّ، وَالصَّلَاةَ، وَالْإِحْسَانَ، مِنْ أَسْبَابِ طَوْلِ الْعُمْرِ، وَسَعَةِ الرِّزْقِ.

\* وَكَمَا جَعَلَ الْمَعَاصِيَ سَبَبًا لِمَحْوِ بَرَكَةِ الرِّزْقِ وَالْعُمْرِ.

\* وَكَمَا جَعَلَ أَسْبَابَ النَّجَاةِ مِنَ الْمَهَالِكِ وَالْمَعَاطِبِ سَبَبًا لِلسَّلَامَةِ.

\* وَجَعَلَ التَّعَرُّضَ لِذَلِكَ سَبَبًا لِلْعَطْبِ.

\* فَهُوَ الَّذِي يُدَبِّرُ الْأُمُورَ بِحَسَبِ قُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ.

\* وَمَا يُدَبِّرُهُ مِنْهَا لَا يُخَالِفُ مَا قَدْ عَلِمَهُ وَكُتِبَهُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ). اهـ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٨ ص ٥١٧): (وَالْأَجَلُ

أَجَلَانِ: أَجَلٌ مُطْلَقٌ يَعْلَمُهُ اللَّهُ، وَأَجَلٌ مُقَيَّدٌ، وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمَلِكَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ



أَجَلًا وَقَالَ: «إِنْ وَصَلَ رَحِمَهُ زِدْتُهُ كَذَا وَكَذَا»، وَالْمَلِكُ لَا يَعْلَمُ أَيْزَادُ أَمْ لَا، لَكِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ، فَإِذَا جَاءَ الْأَجَلُ لَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَتَأَخَّرُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٨ ص ٥٤٠) عِنْدَمَا سُئِلَ عَنِ الرَّزْقِ: هَلْ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؟، فَقَالَ: (الرِّزْقُ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: مَا عَلِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَرْزُقُهُ فَهَذَا لَا يَتَغَيَّرُ، وَالثَّانِي: مَا كَتَبَهُ، وَأَعْلَمَ بِهِ الْمَلَائِكَةُ<sup>(١)</sup>)، فَهَذَا يَزِيدُ وَيَنْقُصُ بِحَسَبِ الْأَسْبَابِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٨ ص ٥٤٠ و ٥٤١): (وَالْأَسْبَابُ الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا الرِّزْقُ هِيَ مِنْ جُمْلَةِ مَا قَدَرَهُ اللَّهُ وَكَتَبَهُ، فَإِنْ كَانَ قَدْ تَقَدَّمَ بَأَنَّهُ يَرْزُقُ الْعَبْدَ بِسَعْيِهِ، وَاکْتِسَابِهِ، أَلْهَمَهُ السَّعْيَ، وَالْإِكْتِسَابَ، وَذَلِكَ الَّذِي قَدَرَهُ لَهُ بِالْإِكْتِسَابِ لَا يَحْصُلُ بِدُونِ الْإِكْتِسَابِ، وَمَا قَدَرَهُ لَهُ بِغَيْرِ اِكْتِسَابٍ؛ كَمَوْتِ مَوْرُوثِهِ يَأْتِيهِ بِهِ بِغَيْرِ اِكْتِسَابٍ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (ج ١٠ ص ٤٣٠): (كَأَنَّ يُقَالُ لِلْمَلِكِ -مَثَلًا- إِنَّ عُمَرَ فُلَانٍ مِائَةٌ -مَثَلًا- إِنْ وَصَلَ رَحِمَهُ، وَسِتُونَ إِنْ قَطَعَهَا، وَقَدْ سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ يَصِلُ، أَوْ يَقْطَعُ، فَالَّذِي فِي عِلْمِ اللَّهِ لَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَتَأَخَّرُ، وَالَّذِي فِي عِلْمِ الْمَلِكِ هُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ فِيهِ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾؛ فَالْمَحْوُ، وَالْإِثْبَاتُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِي عِلْمِ

(١) قُلْتُ: فَالْمَحْوُ وَالْإِثْبَاتُ هُنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِي عِلْمِ الْمَلَائِكَةِ.

الْمَلَكِ، وَمَا فِي أُمَّ الْكِتَابِ هُوَ الَّذِي فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا مَحْوَ فِيهِ الْبَتَّةَ، وَيُقَالُ لَهُ:  
الْقَضَاءُ الْمُبْرَمُ<sup>(١)</sup>، وَيُقَالُ لِلْأَوَّلِ: الْقَضَاءُ الْمُعَلَّقُ. اهـ

قُلْتُ: فَتَكْتُبُ الْمَلَائِكَةُ كُلَّ مَا يَتَلَفَّظُ بِهِ الْإِنْسَانُ، ثُمَّ يُثَبِّتُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَالَهُ، وَمَا  
عَلَيْهِ، وَيَمْحُو مَا عَدَا ذَلِكَ.

(١٩) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهَا: (اللَّهِمَّ مَتَّعْنِي بِزَوْجِي رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم)، وَبِأَبِي أَبِي سُفْيَانَ، وَبِأَخِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ:  
فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: سَأَلْتِ اللَّهَ لِجَالِ مَضْرُوبَةٍ، وَأَثَارِ مَبْلُوغَةٍ، وَأَرْزَاقِ مَقْسُومَةٍ، لَا  
يُعَجَّلُ شَيْئًا مِنْهَا قَبْلَ حِلِّهِ، وَلَا يُؤَخَّرُ مِنْهَا شَيْئًا بَعْدَ حِلِّهِ، فَلَوْ سَأَلْتِ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيكَ مِنْ  
عَذَابِ فِي النَّارِ، وَمِنْ عَذَابِ فِي الْقَبْرِ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ وَأَفْضَلَ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٠٥١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ»  
(ص ٢٠٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (١٢٥٤)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ  
فِي «السُّنَنِ» (٢٦٢)، وَالْفَرِيَابِيُّ فِي «الْقَدْرِ» (١٤٧) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمُسْعَرٍ،  
عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَشْكُرِيِّ، عَنْ مَعْرُورِ بْنِ سُؤَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ  
اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا بَيَّنَّاهُ فِيمَا سَبَقَ، فَتَبَّهَ.

(٢٠) وَعَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: (مَنْ كَذَّبَ بِالْقَدْرِ؛ كَذَّبَ بِالْقُرْآنِ).

(١) الْمُبْرَمُ: الْمُحْكَمُ.

انظر: «مُخْتَارَ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِيِّ (ص ٥٦)، وَ«الْمُعْجَمَ الْوَسِيطَ» (ص ٥٢).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ١١ ص ١١٩)، وَاللَّالِكَايْنِيُّ فِي «الاعْتِقَادِ» (ج ٤ ص ٦٨٢)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٧٦ و ٢٧٧)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (٩٣٤)، وَالْفَسَوِيُّ فِي «المَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٤٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «القَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٤٢٧) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، وَعَاصِمِ الأَحْوَلِ، عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «نَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٢ ص ٣٢٦).  
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٤].

مَعْنَى الآيَةِ؛ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَحُضُّ عَلَى المُرَاقَبَةِ لَهُ تَعَالَى، وَالخَوْفِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ المُطَّلَعُ عَلَى القُلُوبِ، وَالضَّمَائِرِ فِي الصُّدُورِ.  
فَفِي الآيَةِ: تَحْذِيرٌ مِنْ تَرْكِ الاسْتِجَابَةِ بِالقَلْبِ، وَإِنْ اسْتَجَابَ بِالجَوَارِحِ، فَلَا تَنْفَعُ الاسْتِجَابَةُ بِهَا دُونَ الاسْتِجَابَةِ بِالقَلْبِ.<sup>(١)</sup>

\* فَلْيَحْذَرِ العَبْدُ أَنْ يُضْمِرَ شَيْئًا فِي قَلْبِهِ يُخَالِفُ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدِّينِ الصَّحِيحِ<sup>(١)</sup>: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].

(١) وَأَنْظُرْ: «المُحَرَّرَ الوَجِيزَ» لابنِ عَطِيَّةَ (ج ٤ ص ١٦٣)، وَ«جَامِعَ البَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١١ ص ١١٢).

(٢١) وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤]، قَالَ: (يَحُولُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ، وَبَيْنَ الْكُفْرِ وَمَعَاصِي اللَّهِ، وَيَحُولُ بَيْنَ الْكَافِرِ، وَبَيْنَ الْإِيمَانِ، وَطَاعَةِ اللَّهِ).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَيَحُولُ بَيْنَ الْكَافِرِ، وَبَيْنَ أَنْ يَعِيَ شَيْئًا مِنَ الْخَيْرِ، أَوْ يَعْمَلَهُ، أَوْ يَهْتَدِيَ لَهُ، أَوْ يُوَفَّقَ فِيهِ.

\* وَكَذَلِكَ يَحُولُ بَيْنَ الْمُبْتَدِعِ، وَبَيْنَ أَنْ يَعِيَ شَيْئًا مِنَ الْخَيْرِ، أَوْ يَعْمَلَهُ، أَوْ يَهْتَدِيَ لَهُ، أَوْ يُوَفَّقَ فِيهِ.<sup>(٢)</sup>

(٢٢) وَعَنْ مُجَاهِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤]؛ قَالَ: (يَحُولُ بَيْنَ الْكَافِرِ، وَقَلْبِهِ حَتَّى يَتْرُكَهُ لَا يَعْقِلُ)<sup>(٣)</sup>؛ يَعْنِي: يُضِلُّهُ.

(١) قُلْتُ: فَلَا بُدَّ لِابْنِ آدَمَ أَنْ يُصِيبَ الضَّلَالَاتِ بِسَبَبِ ذَلِكَ، فَتَدْخُلُ عَلَيْهِ قَلْبِهِ الْمُوبِقَاتِ الَّتِي يَسْتَوْجِبُ بِهَا دَارَ الْفَاسِقِينَ.

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٥ ص ١٦٨٠)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» (ج ٢ ص ٣٢٨)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١١ ص ١٠٨)، وَخَشِيشُ بْنُ أَصْرَمَ فِي «الْإِسْتِقَامَةِ» (ج ٧ ص ٨٣) - الدَّرُّ الْمَثُورُ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَثُورِ» (ج ٨ ص ٨٣).

(٣) وَأَنْظُرْ: «الدَّرُّ الْمَثُورُ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ٨ ص ٨٣).

(٤) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

(٢٣) وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤]؛ قَالَ: (يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ الْمُؤْمِنِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ<sup>(١)</sup>)، وَيَحُولُ بَيْنَ الْكَافِرِ وَالْإِيمَانِ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١١ ص ١١٢): (أَنَّ الْحَوْلَ بَيْنَ الشَّيْءِ وَالشَّيْءِ، وَإِنَّمَا هُوَ الْحَجْزُ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا حَجَزَ تَعَالَى بَيْنَ عَبْدٍ، وَقَلْبِهِ فِي شَيْءٍ أَنْ يُدْرِكَهُ أَوْ يَفْهَمَهُ، لَمْ يَكُنْ لِلْعَبْدِ إِلَى إِدْرَاكِ مَا قَدْ مَنَعَ اللَّهُ قَلْبَهُ إِدْرَاكَهُ سَبِيلًا).<sup>(٣)</sup> اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٩٠): (الاستجابةُ أصلُها بِالْقَلْبِ، فَلَا تَنْفَعُ الاستجابةُ بِالْبَدَنِ دُونَ الْقَلْبِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَحُولُ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ قَلْبِهِ،

---

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٩ ص ١٤٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٢٦٨)، وَأَدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ فِي «تَفْسِيرِ مُجَاهِدٍ» (ص ٣٥٣)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٥ ص ١٦٨١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٩٨)، وَالسُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَنْثُورِ» (ج ٧ ص ٨٥).

(١) قُلْتُ: وَيَحُولُ بَيْنَ الْمُبْتَدِعِ وَبَيْنَ السُّنَّةِ، فَلَا يَعْقِلُهَا، وَلَا يُحِبُّهَا، بَلْ هُوَ عَدُوُّهَا.

(٢) أَنْتَ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٢٦٩).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٣) قُلْتُ: وَفِي الْآيَةِ الْحُضُّ عَلَى الْمُبَادَرَةِ بِالطَّاعَةِ الَّتِي دَعَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا قَبْلَ أَنْ يَحُولَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ الْمَرْءِ وَبَيْنَ قَلْبِهِ، فَيَقْبِضَهُ فَيَمُوتُ عَلَى الصَّلَاةِ وَالْعِيَادَةِ بِاللَّهِ.

وَأَنْظُرُ: «الْمُحَرَّرَ الْوَجِيزَ» لابنِ عَطِيَّةَ (ج ٤ ص ١٦٣).

فَيَعْلَمُ هَلِ اسْتَجَابَ لَهُ قَلْبُهُ، وَهَلِ أَضْمَرَ ذَلِكَ، أَوْ أَضْمَرَ خِلَافَهُ... أَتَّكُمُ إِنْ تَثَاقَلْتُمْ عَنِ  
الاسْتِجَابَةِ، وَأَبْطَأْتُمْ عَنْهَا، فَلَا تَأْمَنُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَكُمْ، وَبَيْنَ قُلُوبِكُمْ، فَلَا يُمَكِّنْكُمْ  
بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الاسْتِجَابَةِ؛ عُقُوبَةٌ لَكُمْ عَلَى تَرْكِهَا بَعْدَ وَضُوحِ الْحَقِّ، وَاسْتِيبَانَتِهِ؛ فَيَكُونُ  
كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَقَلْبُ أَفْتَدَتْهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الْأَنْعَامُ:  
١١٠]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصَّف: ٥]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا  
كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٠١]، فَفِي الْآيَةِ: تَحْذِيرٌ مِنْ تَرْكِ  
الاسْتِجَابَةِ بِالْقَلْبِ، وَإِنْ اسْتَجَابَ بِالْجَوَارِحِ. اهـ

قُلْتُ: فَبَادِرُوا بِالطَّاعَاتِ؛ فَإِنَّ فِيهَا الْحَيَاةَ الْحَقِيقِيَّةَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ.  
وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٨٧): (الْحَيَاةُ النَّافِعَةُ إِنَّمَا تَحْصُلُ  
بِالاسْتِجَابَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ صلوات الله عليه، فَمَنْ لَمْ تَحْصُلْ لَهُ هَذِهِ الاسْتِجَابَةُ، فَلَا حَيَاةَ لَهُ،  
وَإِنْ كَانَتْ لَهُ حَيَاةٌ بَهِيمِيَّةٌ، مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَرْدَلِ الْحَيَوَانَاتِ.

\* فَالْحَيَاةُ الْحَقِيقِيَّةُ الطَّيِّبَةُ هِيَ: حَيَاةٌ مِنَ اسْتِجَابَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالرَّسُولِ صلوات الله عليه ظَاهِرًا  
وَبَاطِنًا، فَهَؤُلَاءِ هُمُ الْأَحْيَاءُ، وَإِنْ مَاتُوا، وَغَيْرُهُمْ أَمْوَاتٌ، وَإِنْ كَانُوا أَحْيَاءَ الْأَبْدَانِ،  
وَلِهَذَا كَانَ أَكْمَلُ النَّاسِ حَيَاةً أَكْمَلَهُمْ اسْتِجَابَةُ لِدَعْوَةِ الرَّسُولِ صلوات الله عليه، فَإِنْ كَانَ مَا دَعَا إِلَيْهِ  
فَفِيهِ الْحَيَاةُ.

\* فَمَنْ فَاتَهُ جُزْءٌ مِنْهُ، فَاتَهُ جُزْءٌ مِنَ الْحَيَاةِ، وَفِيهِ مِنَ الْحَيَاةِ بِحَسَبِ مَا اسْتَجَابَ

لِلرَّسُولِ صلوات الله عليه. اهـ

(٢٤) وَعَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ<sup>(١)</sup>، قَالَ: (إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤَمَّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكُتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ<sup>(٢)</sup>)، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١٢١٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٢٨)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٢٢٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ١٤٤٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٦٦)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٤٤٦)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٨٢)، وَابْنُ الْعَطْرِيفِ فِي «جُزْءِ حَدِيثِهِ» (ص ١٢٠)، وَدَانِيَالُ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ق / ٨٠ / ط)، وَالجُرْجَانِيُّ فِي «أَحَادِيثَ مُتَّخِبَةٍ مِنْ حَدِيثِهِ» (ق / ١٣٠ / ط)، وَابْنُ هَزَارَمَرْدَ فِي «مَجْلِسٍ مِنْ أَمَالِيهِ»

(١) الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ؛ مَعْنَاهُ: الصَّادِقُ فِي قَوْلِهِ، الْمَصْدُوقُ فِيمَا يَأْتِيهِ مِنَ الْوَجْهِ الْكَرِيمِ.

(٢) ذِرَاعٌ: الْمُرَادُ بِالذِّرَاعِ التَّمَثِيلُ لِلْقُرْبِ مِنْ مَوْتِهِ وَدُخُولِهِ عَقْبَهُ، وَإِنَّ تِلْكَ الدَّارَ مَا بَقِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ يَصِلَهَا إِلَّا كَمَنْ بَقِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَوْضِعٍ مِنَ الْأَرْضِ ذِرَاعٌ.

انظر: «شَرْحَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٦ ص ٤٦).

(ق/١٧٣/ط)، وَالْحِنَائِي فِي «الْحِنَائِيَّاتِ» (ق/١٢٣/ط)، وَالْفَرِيَابِيُّ فِي «الْقَدْرِ» (١٢٤)، و(١٢٥)، و(١٢٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٧٧)، و(٨٠)، و(٨١)، و(٨٢)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «الْقَدْرِ» (٣٧)، و(٣٩)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (٣٨٧٠) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

(٢٥) وَعَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: (كُنَّا فِي جَنَازَةِ فِي بَيْعِ الْعَرْقَدِ<sup>(١)</sup>)، فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ<sup>(٢)</sup> فَنَكَّسَ<sup>(٣)</sup> فَجَعَلَ يَنْكُتُ<sup>(٤)</sup> بِمِخْصَرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ صلى الله عليه وسلم: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنُوسَةٍ، إِلَّا وَقَدَ كَتَبَ اللَّهُ مَكَانَهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا وَقَدَ كُتِبَتْ شَقِيئَةً أَوْ سَعِيدَةً. قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَمُكُّ عَلَى كِتَابِنَا<sup>(٥)</sup>، وَنَدْعُ الْعَمَلَ؟ فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ. فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: اْعْمَلُوا فِكُلِّ مَيْسَرٍ، أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيَسِّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ،

(١) (بَيْعُ الْعَرْقَدِ)؛ هُوَ مَدْفَنُ الْمَدِينَةِ.

(٢) (مِخْصَرَةٌ)؛ الْمِخْصَرَةُ: مَا أَخَذَهُ الْإِنْسَانُ بِيَدِهِ وَاخْتَصَرَهُ مِنْ عَصَا لَطِيفَةٍ وَعُكَّازٍ لَطِيفٍ، وَغَيْرِهِمَا.

(٣) (فَنَكَّسَ)؛ بِتَخْفِيفِ الْكَافِ وَتَشْدِيدِهَا، لُغْتَانِ فَصِيحَتَانِ. أَيُّ خَفَضَ رَأْسَهُ وَطَاطَأَهُ إِلَى الْأَرْضِ.

(٤) (يَنْكُتُ)؛ أَيُّ: يَخْطُ بِهَا خَطًّا يَسِيرًا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ.

(٥) (أَفَلَا نَمُكُّ عَلَى كِتَابِنَا)؛ يَعْنِي: إِذَا سَبَقَ الْقَضَاءُ بِمَكَانِ كُلِّ نَفْسٍ مِنَ الدَّارَيْنِ، وَمَا سَبَقَ بِهِ الْقَضَاءُ فَلَا بُدَّ مِنْ وُقُوعِهِ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي الْعَمَلِ، فَندَعُهُ. وَجَوَابُهُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ غَيَّبَ عَنَّا الْمَقَادِيرَ. وَجَعَلَ الْأَعْمَالَ أَدْلَةً عَلَى مَا سَبَقَتْ بِهِ مَشِيئَتُهُ مِنْ ذَلِكَ، فَأَمَرْنَا بِالْعَمَلِ، فَلَا بُدَّ مِنْ امْتِنَالِ أَمْرِهِ.

انظر: «شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١٦ ص ٤٧).



وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيَسِّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى،  
وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى، فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى، وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى، وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى  
فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ [الليل: ٦].

وَفِي رِوَايَةٍ: (مَا مِنْكُمْ مِنْ نَفْسٍ إِلَّا وَقَدْ عَلِمَ مَنَزِلُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ) قَالُوا: يَا  
رَسُولَ اللَّهِ فِلِمَ نَعْمَلُ؟ أَفَلَا نَتَّكِلُ؟ قَالَ ﷺ: لَا، اْعْمَلُوا، فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ. ثُمَّ قَرَأَ:  
﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾، إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى﴾.

وَفِي رِوَايَةٍ: (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ،  
فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَتَّكِلُ؟ قَالَ ﷺ: لَا، اْعْمَلُوا، وَلَا تَتَّكِلُوا، فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ  
لَهُ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٦٢)، وَ(٤٩٤٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»  
(٢٦٤٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٦٩٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (١١٦١٤)،  
وَالْفَرِيَابِيُّ فِي «الْقَدْرِ» (٣٩)، وَ(٤٠)، وَ(٤١)، وَ(٤٢)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ»  
(٣٢٨)، وَاللَّاكِنَائِيُّ فِي «الْاِعْتِقَادِ» (٩٣٠)، وَالذُّوْلَابِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى»  
(١٤٨٤)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي «أَخْلَاقِ النَّبِيِّ ﷺ» (٤٣٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٧٨)،  
وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٨٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٥٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي  
«الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٣٢)، وَ(٣٣)، وَ(٣٤) مَنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ،  
وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ بِهِ.

\* فَقَالُوا أَفَلَا نَتَّكِلُ عَلَيَّ كِتَابِنَا، وَنَدْعُ الْعَمَلَ؛ يَعْنِي: فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ

السَّعَادَةِ، فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ.

\* وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ.  
 \* فَبَيْنَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: (لَا، اْعْمَلُوا، وَلَا تَتَكَلَّمُوا، فَكُلُّ مُسِيرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ)؛  
 أَي: فَلَا بُدَّ مِنَ الْعَمَلِ؛ فَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا  
 طَالِحًا كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَسَدِّدُوا، وَقَارِبُوا فِي الْعَمَلِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا. (١)  
 \* فَإِنَّ صَاحِبَ الْجَنَّةِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ صَاحِبَ النَّارِ يُخْتَمُ لَهُ  
 بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشُّورَى: ٧].  
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى \* وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى \* فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى \*  
 وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى \* وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى \* فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ [اللَّيْلِ: ٥-١٠].  
 (٢٦) وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ ؓ، يُبْلَغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: (يَدْخُلُ  
 الْمَلِكُ عَلَى النُّطْفَةِ بَعْدَ مَا تَسْتَقِرُّ فِي الرَّحِمِ بِأَرْبَعِينَ، أَوْ خَمْسَةَ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَيَقُولُ: يَا  
 رَبِّ أَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَيَكْتَبَانِ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ أَدَكَرُّ أَوْ أَثْنَى؟ فَيَكْتَبَانِ، وَيُكْتَبُ عَمَلُهُ  
 وَأَثَرُهُ وَأَجَلُهُ وَرِزْقُهُ، ثُمَّ تُطَوَّى الصُّحُفُ، فَلَا يُزَادُ فِيهَا وَلَا يُنْقَصُ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (وَكَيْفَ يَشْقَى رَجُلٌ بغيرِ عَمَلٍ؟ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أتعجبُ من ذلك؟  
 فَإِنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ، يقولُ: إذا مرَّ بالنُّطْفَةِ ثنتانِ وأربعونَ ليلةً، بعثَ اللهُ إليها

(١) وَأَنْظِرِ: «الْقَدَرُ» لِلْفَرِيَابِيِّ (ص ١٩١ و ١٩٢)، وَ«الشَّرِيعَةُ» لِلْأَجْرِيِّ (ج ١ ص ٧٤٦)، وَ«الإِبَانَةُ الْكُبْرَى»  
 لِابْنِ بَطَّةَ (ج ٢ ص ٥٣)، وَ«الْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ص ١٦٢)، وَ«الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» لِلدَّارِمِيِّ (ص ٣٢٢)،  
 وَ«السُّنَنُ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ج ٤ ص ٤٤٥)، وَ«خَلَقَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ١١٣).

مَلَكًا، فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا وَلَحْمَهَا وَعِظَامَهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ أَذْكَرُ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَجَلُهُ، فَيَقُولُ رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ رِزْقُهُ، فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ، ثُمَّ يَخْرُجُ الْمَلِكُ بِالصَّحِيفَةِ فِي يَدِهِ، فَلَا يَزِيدُ عَلَيَّ مَا أَمْرٌ وَلَا يَنْقُصُ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٠٣٧)، وَالْفِرْيَابِيُّ فِي «الْقَدْرِ» (١٣٣)،  
و(١٣٤)، (١٣٥)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (٣٦٠)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «المُسْنَدِ»  
(٨٤٨)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (١٨٠)، وَفِي «الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي» (١٠١١)،  
وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «مُعْجَمِ الصَّحَابَةِ» (٤٢٣)، وَاللَّكَاثِيُّ فِي «الْاِعْتِقَادِ» (ج ٣  
ص ٣٢٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُسْنَدِ» (٨١٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الْكَبِيرِ»  
(٣٠٣٨)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (١٤٠٤)، وَابْنُ عَبْدِ بَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ»  
(ج ١٨ ص ١٠٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٦١)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «الْقَدْرِ»  
(٣٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْآثَارِ» (٢٦٦٣) مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي  
الطُّفَيْلِ عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ أَسِيدِ الْغِفَارِيِّ رضي الله عنه بِهِ.

(٢٧) وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قَالَ: (أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَعْظَمِ الْمُسْلِمِينَ غَنَاءً  
عَنِ الْمُسْلِمِينَ، فِي غَزْوَةِ غَزَاهَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَنظَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى  
الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا، فَاتَّبَعَهُ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ مِنْ  
أَشَدِّ النَّاسِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، حَتَّى جُرِحَ، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتَ، فَجَعَلَ ذُبَابَةً سَيْنِهِ بَيْنَ  
ثَدْيَيْهِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ بَيْنِ كَتْفَيْهِ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُسْرِعًا، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ  
رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: قُلْتُ لِإِفْلَانٍ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ

النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَيْهِ، وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِنَا غَنَاءً عَنِ الْمُسْلِمِينَ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمَّا جُرِحَ اسْتَعَجَلَ الْمَوْتَ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَمَّا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فَيَمَّا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٦٠٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٥١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٣٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٦ ص ١٧٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٧٥)، وَابْنُ طَرْخَانَ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ص ١٦٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَسَّانٍ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَّرَفِ اللَّيْثِيِّ، وَيَعْقُوبَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى مُقَدِّمَةِ الْمَجْمُوعِ» (ص ١١٢): (وَأَمَّا مَنْ عَمِلَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مُخْلِصًا لِلَّهِ تَعَالَى، مُوَافِقًا لِمَرْضَاتِهِ، فَلَنْ يَخْذِلَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَخْذَلَ عَبْدَهُ الْمُقْبِلَ إِلَيْهِ). اهـ.

(٢٨) وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ: الْعَمَلُ لِأَمْرٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ، أَمْ لِأَمْرٍ نَأْتِيهِ؟) قَالَ ﷺ: لِأَمْرٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ، قَالَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: فَفِيمَ الْعَمَلِ إِذَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُّ عَامِلٍ مُيسَّرٌ لِعَمَلِهِ).  
وَفِي رِوَايَةٍ: (اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسَّرٍ).

وَفِي رِوَايَةٍ: (لا، بَلْ شَيْءٌ ثَبَتَ بِهِ الْكِتَابُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَفِيمَ الْعَمَلِ؟ قَالَ ﷺ: اعْمَلُوا، فَكُلُّ مُيسَّرٍ لِعَمَلِهِ).  
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٤٨)، وَالْفَرِيَابِيُّ فِي «الْقَدْرِ» (٣٢)، وَ(٤٨)،  
وَابْنُ وَهْبٍ فِي «الْقَدْرِ» (١٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢٢ ص ٤٥١)، وَابْنُ حِبَّانَ  
فِي «صَحِيحِهِ» (٣٣٦)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٠٥٤)، وَ(٢١١٠)، وَالْبُخَارِيُّ  
فِي «خَلَقَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» (٢١٤)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (٣٣٥)، وَالنَّقَاشُ فِي  
«فَوَائِدِ الْعِرَاقِيِّينَ» (٢٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٢٣)، وَ(٢٤)، وَابْنُ بَطَّةٍ فِي  
«الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (١٣٥٦) مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَأَبِي  
خَيْثَمَةَ كُلُّهُمْ: عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه بِهِ.

(١) يَعْنِي: نَسْتَأْنِفُهُ.

يُقَالُ: اسْتَأْنَفْتُ الشَّيْءَ: إِذَا ابْتَدَأْتَهُ، وَفَعَلْتُ الشَّيْءَ أَنْفَاءً أَي: فِي أَوَّلِ وَفْتٍ يَتَرَبُّبُ مِنِّي.  
وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّمَا الْأَمْرُ أَنْفٌ»؛ أَي: مُسْتَأْنَفًا اسْتِنْتَفَاءً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ سَبَقَ بِهِ سَابِقُ قَضَاءٍ وَتَقْدِيرٍ.  
وَإِنَّمَا هُوَ مَقْصُورٌ عَلَى اخْتِيَارِكَ، وَدُخُولِكَ فِيهِ.  
وَأَنْظُرْ: «النَّهَائِيَّةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير (ج ١ ص ٧٥ و٧٦).

قُلْتُ: فَكُلُّ مَيْسَرٍ: أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، فَإِنَّهُ يَعْمَلُ لِلْسَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ، فَإِنَّهُ يَعْمَلُ لِلشَّقَاوَةِ<sup>(١)</sup>.

(٢٩) وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: (قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَعْلِمَ أَهْلَ الْجَنَّةِ مَنْ أَهْلِ النَّارِ؟) قَالَ: فَقَالَ ﷺ: نَعَمْ، قَالَ قِيلَ: فَفِيمَ يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ؟ قَالَ ﷺ: كُلُّ مَيْسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٥٩٦)، وَ(٧٥٥١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٤٩)، وَالْفَرِيَابِيُّ فِي «الْقَدْرِ» (٤٩)، وَ(٥٠)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (٤١٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٢٧١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣٣ ص ١٠٣)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (٩٠٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٣٧) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدِ الرَّشَكِ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: فَاعْمَلْ أَيُّهَا الْمُسْلِمُ؛ لِأَنَّ كُلًّا لِمَا يُسَّرَ لَهُ مِنَ الْعَمَلِ.  
\* فَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، فَإِنَّهُ يَعْمَلُ لِلْسَّعَادَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، فَإِنَّهُ يَعْمَلُ لِلشَّقَاوَةِ.

(١) فَمَنْ سَلَكَ عِلْمَ السَّعَادَةِ، فَعَلَ الْخَيْرَ، وَجَلَسَ مَعَ أَهْلِ الْخَيْرِ، وَمَنْ سَلَكَ عِلْمَ الشَّقَاوَةِ، فَعَلَ الشَّرَّ، وَجَلَسَ مَعَ أَهْلِ الشَّرِّ، وَلَا بُدَّ.

وَأَنْظُرْ: «الْقَدْرَ» لِلْفَرِيَابِيِّ (ص ١٩٦)، وَ«الشَّرِيعَةَ» لِلْأَجْرِيِّ (ج ١ ص ٧٤٦).

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (ج ١ ص ٢٣٥): (بَابُ ذِكْرِ الْبَيَانِ أَنْ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ بَنِي آدَمَ؛ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ سَعَادَتُهُ وَشَقَاوَتُهُ، وَكُتِبَ مَكَانُهُ مِنَ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ، وَأَنَّ أَهْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُيَسَّرُونَ لِأَعْمَالِهَا.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى، فَسَنِيسِرُّهُ لِيُسرَى، وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنِيسِرُّهُ لِلْعُسْرَى﴾ [الليل: ٥-١٠]. اهـ

(٣٠) وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (وَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ مُزَيْنَةَ أَوْ جُهَيْنَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِيمَ نَعْمَلُ؟ أَنْعَمَلُ فِي شَيْءٍ قَدْ خَلَا، أَوْ مَضَى، أَوْ شَيْءٍ نَسْتَأْنِفُ الْآنَ؟ قَالَ ﷺ: فِي شَيْءٍ خَلَا وَمَضَى. فَقَالَ الرَّجُلُ: فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ ﷺ: إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ مُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ أَهْلَ النَّارِ مُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٥١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٦٩٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٣٢) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، وَحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِهِ.

(٣١) وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ وَكَّلَ بِالرَّحِمِ مَلَكًا، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ نُطْفَةٌ، أَيُّ رَبِّ عَلَقَةٌ، أَيُّ رَبِّ مُضْغَةٌ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقًا قَالَ: قَالَ الْمَلَكُ: أَيُّ رَبِّ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى؟ شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرِّزْقُ؟ فَمَا الْأَجَلُ؟ فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣١٨)، وَ(٣٣٣٣)، وَ(٦٥٩٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٤٦)، وَالْفَرِيَابِيُّ فِي «الْقَدْرِ» (١٤٤)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (٣٤٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٦٢)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (١٨٧)،

وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١١٦ و ١٤٨)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «السُّنَّةِ» (٨٦٠)

مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ جَدِّهِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.

(٣٢) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ الزَّمْنَ الطَّوِيلَ

بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ يُحْتَمُّ لَهُ عَمَلُهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ الزَّمْنَ الطَّوِيلَ

بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، ثُمَّ يُحْتَمُّ لَهُ عَمَلُهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٥١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤٨٤)،

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (٧٧) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَالْأَجْرُ لَا يُنَالُ إِلَّا بِعَمَلٍ صَالِحٍ مِمَّا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَشَرَعَهُ رَسُولُهُ صلى الله عليه وسلم؛

يَعْنِي: لَا يُنَالُ مَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الثَّوَابِ إِلَّا بِعَمَلٍ صَالِحٍ، فَعَلَيْكُمْ بِالْاجْتِهَادِ فِي

الطَّاعَةِ.

(٣٣) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ

اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ: (كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ

أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٥٣)، وَالْفَرِيَابِيُّ فِي «الْقَدْرِ» (٨٥)، وَابْنُ

وَهْبٍ فِي «الْقَدْرِ» (١٧)، وَفِي «الْجَامِعِ» (٨٠)، وَابْنُ أَبِي زَمَيْنٍ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ»

(١٢٠)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (٣٤٢)، وَابْنُ بَطَّةٍ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (١٣٤٥)،

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (١٢٧)، وَ(١٢٨)، وَفِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ»

(٧٩٨)، وَابْنُ مَنْدَهٍ فِي «التَّوْحِيدِ» (١١)، وَابْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي «العَوَالِي» (٦٢)، وَأَبُو



نُعِيمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (٤٣٦)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُتَّخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ»  
(٣٤٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي هَانِيءِ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	الرقم
٥	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى وُجُوبِ تَقْدِيمِ تَفَاسِيرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ عَلَى تَفَاسِيرِ الْعُلَمَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ.....	(١)
٣٨	.....المُقَدِّمَةُ.....	(٢)
٤٢	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَهُ كِتَابَانِ، فَكِتَابٌ: يَمْحُو فِيهِ مَا يَشَاءُ، وَيُثَبِّتُ فِيهِ مَا يَشَاءُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا عَلَى التَّفْصِيلِ بِالْمَشِيئَةِ، مِنْ أَجْلِ، وَعُمْرٍ، وَرِزْقٍ، وَعَمَلٍ، وَشَقَاوَةٍ، وَسَعَادَةٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ القَضَاءِ وَالْقَدْرِ، فَيَتَبَدَّلُ وَيَتَغَيَّرُ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكِتَابٌ آخَرٌ: حَوَى القَضَاءَ وَالْقَدَرَ فِي الجُمْلَةِ، فَلَا يَدْخُلُهُ تَبْدِيلٌ، وَلَا تَغْيِيرٌ، وَهُوَ اللُّوْحُ المَحْفُوظُ المَعْرُوفُ.....	(٣)

